وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية – الجزائر–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

فرع: العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان

أثر الحوكمة على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

دراسة حالة قياسية (1996-2020)

من إعداد الطالبة:

بوسواليم آية

تحت إشراف الدكتور:

أويابة صالح

نوقشت يوم 2023/06/17

أعضاء لجنة المناقشة

د/دحو سليمان	أستاذ تعليم العالي جامعة غرداية	رئيسا
د/أويابة صالح	أستاذ محاضر–أ – جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
د/شرفاوي سمية	أستاذ محاضر –أ– جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية 2022/ 2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية – الجزائر–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

فرع: العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان

أثر الحوكمة على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

دراسة قياسية في فترة (1996-2020)

من إعداد الطالبة:

بوسواليم آية

تحت إشراف الدكتور:

أويابة صالح

نوقشت يوم 2023/06/17

أعضاء الجنة المناقشة

د/دحو سليمان	أستاذ تعليم العالي جامعة غرداية	رئيسا
د/أويابة صالح	أستاذ محاضر–أ – جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
د/شرفاوي سمية	أستاذ محاضر –أ– جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية 2022/ 2023

كلمة شكر وتقدير

قال الله تعالى: (رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين)

سورة النمل: الآية 19

نحمد الله ونشكره عز وجل الذي من علينا بفضله وتوفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع

لا تسع الكلمات والمعاني للتعبير عن شكري وتقديري للدكتور المشرف **أويابة صالح** على إشرافه على الدراسة ورحابة صدره وعلى نصائحه القيمة التي مهدت لي الطريق لإتمام هذا البحث

كما أتوجه بالشكر الجزيل لكل من كان عونا لي ومن ساعدني من قريب ومن بعيد بالنصيحة في سبيل إنجاح هذا العمل المتواضع

وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وفي الأخير نهدي كل عبارات العرفان إلى زملائي في الدراسة طلبة ماستر أكاديمي

آية

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع **لنفسي**، لكل الجهود والتضحيات التي بذلتها.

وإلى **والدتي الكريمة** التي دعمتني دائما وساعدتني في الوصول إلى ما أنا عليه اليوم.

وإلى **روح حبيبي والدي المرحوم** إن شاء الله، حققت أمنيتك حبيبي وما خيبت ضنك وأنت بقبرك يا حبيبي رحمك الله وأنار قبرك يا أغلى سند وأغلى أب رحل عن الدنيا

إلى **إخوتي** و**أخواتي** شكرا لوجودكم في حياتي

إلى جميع **أصدقائي** و**زملائي**

إلى كل **الأساتذة** الذين ساهموا في تعليمي وتكويني

إلى كل **الأهل والأقارب** بعيد أو قريب

إلى أعز الناس وأقربهم

آية

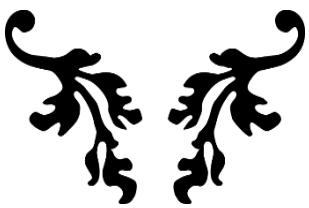

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف أو التحليل عن مدى تأثر الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بالحوكمة ومختلف مؤشراتها ولتوصلنا لمختلف النتائج وكشف عن أجوبة لأسئلتنا وإشكاليتنا قمنا باستخدام برنامج **Eviews12** عن طريق نموذج الفجوات الزمنية الموزعة **ARDL** والتي كانت خلال الفترة الممتدة من (**1996–2020**)، حيث تم التطرق في الجانب النظري لكل من الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر، كما تم الاستعانة ببعض الدراسات السابقة التي عالجت نفس موضوع الدراسة.

وبالاعتماد على الطرق القياسية والإحصائية توصلنا الى بعض نتائج الدراسة، و من أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا القياسية أن من المؤشرات الحوكمة التي تؤثر إيجابيا في المدى الطويل هي مؤشر السيطرة على الفساد**CC** في حين أن باقي المتغيرات الاقتصادية لها علاقة عكسية مع المتغير التابع الإستثمار الأجنبي المباشر، أما في المدى القصير فالمؤشرات التي لها علاقة طردية وتؤثر إيجابيا على الإستثمار الأجنبي المباشر هي مؤشر السيطرة على الفساد**CC**، مؤشر سيادة القانون**RL**، مؤشر المساءلة والمشاركة **VA**، أما المؤشرات التي لها أثر سلبي على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تتمثل في مؤشر فعالية الحكومة **GE**، مؤشر الاستقرار السياسي **PS** ومؤشر جودة التشريعات **RQ**.

الكلمات المفتاحية: نموذج ARDL، مؤشرات الحوكمة، الإستثمار الأجنبي المباشر.

Abstract:

This research paper aimed at revealing or analyzing the extent to which foreign direct investment in Algeria was affected by governance and its various indicators، and to reach the various results and reveal answers to our questions and problems، we used **the Eviews 12** program through the ARDL distributed time gap model، which was during an extended period of (**1996–2020**)، where the theoretical aspect of both governance and foreign direct investment was addressed، and some previous studies that dealt with the same subject matter were used.

And depending on the standard and statistical methods، we reached some of the results of the study. Economic variables have an inverse relationship with the dependent variable on foreign direct investment. As for the short term، the indicators that have a direct relationship and positively affect foreign direct investment are the corruption control index **CC**، the rule of law index RL and the accountability and participation index **VA**، while the indicators that have a negative impact on the flow Promising foreign investment to Algeria is represented by the Government Effectiveness Index (**GE**)، the Political Stability Index (**PS**) and the Legislative Quality Index (**RQ**).

Key words: ARDL model، governance indicators، foreign direct investment.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
الفصل الأول الإطار النظري		
01	مبادئ الحوكمة	**09**
02	أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر	**21**
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية		
03	منحنى بياني لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر	**35**
04	فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات المقدرة	**41**
05	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	**46**
06	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج	**48**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	الفصل الأول الإطار النظري	
01	مفاهيم الحوكمة.	**5**
	الفصل الثاني: دراسة تطبيقية	
02	مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات العربية	**27**
03	مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات الأجنبية	**28**
04	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الحوكمة	**34**
05	اختبار فيليبس بيرون **PP** للاستقرارية	**38**
06	اختبار ديكي فولار للاستقرارية	**40**
07	نتائج اختبار الحدود	**42**
08	نتائج نموذج طويل الأجل	**43**
09	نتائج نموذج قصير الأجل	**45**
10	نتائج اختبار مشكل الارتباط الذاتي	**47**
11	نتائج اختبار عدم تجانس البيانات	**47**

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر وتقدير	**I**
إهداء	**II**
ملخص	**IV-III**
قائمة الأشكال	**V**
قائمة الجداول	**VI**
مقدمة عامة	**أ-د**
الفصل الأول: الادبيات النظرية	**2**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: متغيرات الدراسة	**3**
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الحوكمة	**3**
المطلب الثاني: مرتكزات الإستثمار الأجنبي المباشر	**16**
المطلب الثالث: أثر الحوكمة على الإستثمار الأجنبي المباشر	**23**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**25**

المطلب الأول: دراسات باللغة الأجنبية	**25**
المطلب الثاني: دراسات باللغة العربية	**26**
المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	**27**
خلاصة الفصل	**29**
الفصل الثاني: دراسة أثر الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر	**31**
تمهيد	**31**
المبحث الأول: الطريقة وأدوات الدراسة	**32**
المطلب الأول: طريقة الدراسة القياسية	**32**
المطلب الثاني: أدوات الدراسة	**34**
المبحث الثاني: النتائج والتحليل	**37**
المطلب الأول: نتائج الدراسة القياسية	**37**
المطلب الثاني: تحليل النتائج وقراءتها اقتصاديا	**49**
خلاصة الفصل	**51**
خاتمة عامة	**54-53**
قائمة المراجع	**58-56**

مقدمة

مقدمة

1. توطئة:

منذ أن بدأت الدول النامية بشكل عام برامجها التنموية، منذ ما يقرب من خمسة عقود وهي تعول على الإستثمار الأجنبي المباشر أمالا كبيرة وأهمية متزايدة كمصدر لتمويل برامج التنمية لديها، ووسيلة لتنقل التكنولوجيا، وزيادة القدرات التصديرية، واكتساب وتنمية المهارات الإدارية والتقنية، خاصة في ظل المشكلات والمعوقات الكثيرة التي تعاني منها العديد من الدول، إن كلمة الإستثمار من المصطلحات الاقتصادية العالمية، ومعناها في علم الاقتصاد يقصد به، أي زيادة أو إضافة جديدة في ثروة المجتمع تأخذ شكل إقامة المصانع والمباني والمزارع والطرق وغيرها التي تعد تكثيرا للرصيد الاقتصادي للمجتمع.

فالإستثمار بما معناه الرخاء والنماء، يعرف نظام الإستثمار الأجنبي المباشر من أصناف الأنفاق المالية والتي تبرز مظاهر الترابط في المجال العالمي فهو نوع من التجارة الدولية أي من العمليات التجارية الدولية التي تهم الاقتصاد الكلي.

فهو يضيف قيمة اقتصادية للدولة، وهذا ما تعمل عليه الجزائر فكما تبين في مختلف القوانين والمحاولات الجادة التي تعمل عليها لتسهيل عملية الإستثمار الأجنبي المباشر فهو مهم لسيران الاقتصاد الجزائري، فمن بين العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنظمات العالمية والبنك الدولي هي مرتبطة بسياسة البلد والحكومة كذلك مسألة الشفافية والديموقراطية وغيرها من العوامل التي هي تحت ما يسمى بالحوكمة، فتعتبر من بين العوامل الحديثة التي لها أثر وأهمية في عملية جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

2. الإشكالية:

الجزائر كغيرها من الدول تحاول قدر المستطاع جذب والزيادة في حجم الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك بعد كثير من الأزمات ومشاكل النفطية لهذا كانت في كل مرة الحكومة الجزائرية تطبق قانون الذي بدوره يسهل عملية الإستثمار للمستثمرين. ومما سبق ما يجعلنا نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الحوكمة على حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

وبدورها هذه الإشكالية تتفرع منها جملة من الأسئلة الفرعية كالآتي:

- ما هو مفهوم الحوكمة؟ وما هي أهم مبادئها؟

- فيما تتمثل مؤشرات الحوكمة؟
- ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هي العوائق التي تواجه المستثمرين؟
- هل يتم تطبيق قوانين الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل توجد علاقة طردية بين مؤشر الاستقرار السياسي والإستثمار الأجنبي المباشر محل الدراسة؟

3. فرضيات الدراسة:

لتسهيل المعالجة والتمكن من الإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية السابقة والتساؤل الرئيسي يمكن الاعتماد على بعض الفرضيات التي تتمثل في:

1) يمثل الإستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما للتدفقات المالية.
2) واقع تطبيق مؤشر سيادة القانون والمساءلة ليسوا بالمستوى المطلوب في الجزائر.
3) ليست كل مؤشرات الحوكمة في الجزائر لها أثر إيجابي في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
4) عدم تقديم تسهيلات للمستثمرين الأجانب إداريا.

4. منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة أو بطلان صحة الفرضيات يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي وذلك لعرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بالجانب النظري، أما فيما يخص الجانب التطبيقي يتم الاعتماد على المنهج القياسي باستخدام الحزم الإحصائية **EViews** التي تم الحصول عليها من برنامج **Eviews** وبرنامج **Excel**.

5. حدود الدراسة:

للإجابة على إشكالية الموضوع والتوصل إلى نتائج دقيقة، حصرت الدراسة ضمن حدود المفاهيم المعتمدة والإطار الزمني والمكاني وذلك على النحو التالي:

❖ **الحدود المفاهيمية:**

هذه الدراسة تحاول الربط بين المتغير "التابع الإستثمار الأجنبي المباشر" وتأثره من المتغيرات المستقلة لمؤشرات الحوكمة.

❖ **الحدود المكانية:** دولة الجزائر.

❖ **الحدود الزمانية:** فترة 1996-2020

6. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة والقيمة العلمية والعملية للدراسة إلى محاولة فهم مدى تأثر الإستثمار الأجنبي المباشر بمؤشرات الحوكمة.

7. الهدف من الدراسة:

- التعرف على مصطلحات لمتغيرات الدراسة.
- دراسة مدى تطبيق الحوكمة في الجزائر
- التعرف على المؤشرات الحوكمة التي قد تؤثر على استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر.

8. صعوبات الدراسة:

يمكننا ذكر بعض من الصعوبات التي واجهتنا خلال العمل على هذه الدراسة:

- نقص الكتب على مستوى مكتبة الكلية خاصة التي تخص موضوع الحوكمة.

9.هيكل الدراسة:

بغية الإجابة على الأسئلة السابقة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين فصل مخصص للجانب النظري والفصل الثاني مخصص للدراسة التطبيقية.

حيث تم تقسيم الفصل الأول إلى مبحثين المبحث الأول خصص للأدبيات النظرية للمتغيرات التابعة والمستقلة، لمبحث الثاني خصص للدراسات السابقة منها العربية والأجنبية وأوجه الاختلاف والتشابه مع الدراسة الحالية.

الفصل الثاني يتضمن الجانب التطبيقي من الدراسة، حيث سيتم فيه التحليل والقراءة الاقتصادية للنتائج وفق النموذج القياسي المتبع، ثم دراسة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة (**1996–2020**).

الفصل الأول الأدبيات النظرية ذات الصلة بالحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الأول: أدبيات النظرية

تمهيد:

بعد أن كان ينظر إلى الإستثمار الأجنبي المباشر في فترة الستينات بموقف حذر من طرف البلدان النامية، عرفت الفترة التي بعد الحرب العالمية الثانية توسعا كبيرا في حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم حيث دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة اقتصادية جديدة قائمة على سياسة اقتصاد السوق وتحرير قواعد الإستثمار والعولمة، إضافة إلى التطورات السريعة التي شهدتها التكنولوجيا، كل هذا ساهم في توسيع عمليات الإستثمار الدولي.

إن الاهتمام المستمر الذي تكتسيه الحوكمة خلال السنوات الأخيرة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية نتيجة الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي كانت في العديد من الدول خلال سنوات التسعينيات، منها الجزائر حاولت تدارك الوضع من خلال تطبيق مختلف القوانين التي تبينت في معايير الحوكمة.

على ضوء ما سبق وقصد التعرف أكثر على الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية.

المبحث الأول: أدبيات النظرية للحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر والحوكة حديث العصر الاقتصادين حيث اتخذوا مساحة في الاقتصاد العالمي وفي التجارة الدولية وذلك نظرا للأهمية الاقتصادية وقدرة الإستثمار الأجنبي المباشر في رفع القيمة الاقتصادية للدولة، وعلى هذا سنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب: المطلب الأول عن مفاهيم الحوكمة، المطلب الثاني مفاهيم عامة حول الإستثمار الأجنبي المباشر، اما المطلب الأخير فسوف نركز على أثر الحوكمة على الإستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الحوكمة

للحكومة أهمية كبير في الاقتصاد العالمي وتعمل على تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية، وللتعمق أكثر حول الحوكمة سنسلط الضوء في هذا المطلب وبشكل تفصيلي إلى أولا التطور التاريخي ومفهوم الحوكمة، ثانيا مبادئ الحوكمة، ثالثا مؤشرات الحوكمة وأخيرا أهمية وأهداف الحوكمة.

أولا: المفهوم والتطور التاريخي

1. التطور التاريخي للحوكمة: [1]

لقد أصبح استخدام مفهوم الـ**Governance** أو الحوكمة شائعا في أدبيات الإدارة العامة والسياسات العامة. وكنتيجة حتمية لفشل سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، فإن البنك الدولي تبنى مفهوم الحوكمة في الثمانينيات، وذلك من أجل إقران الإصلاح الاقتصادي بالجناح الآخر المرتبط به والملازم له وهو الإصلاح السياسي المؤسسي، ومن خلال اتخاذ هذا المفهوم وتداوله فإن البنك الدولي أوضح أن هذا المفهوم له مجموعة من المتطلبات تتمثل في:

- سيادة القانون
- الكفاءة والفاعلية الإدارية
- المساواة والعدالة في توزيع الموارد
- المساءلة والشفافية من جانب مؤسسات وأفراد الدولة.

[1] مدحت محمد أبو النصر، **الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة القاهرة**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، 2015، ص41-43.

جاء مفهوم الحوكمة واهتمام المؤسسات الدولية به بعد الأحداث التي وقعت خلال العقدين الآخرين من القرن الماضي من فساد وسوء إدارة في بعض المؤسسات والشركات بعض دول العالم، فهناك فضيحة لبنك الاعتماد والتجارة الدولية وبنوك الادخار والإقراض في الولايات المتحدة الأمريكية وفضيحة شركة إنرون **Enron** والأزمات المالية الكبرى التي تعرضت لها بعض المؤسسات في شرق آسيا وروسيا، حيث كانت تعاين بعض هذه المؤسسات إضافة إلى عمليات التزوير والاختلاس فجوة كبيرة من مرتبات المدراء التنفيذيين في الشركات وبني أداء تلك الشركات. وتردي الأوضاع الاقتصادية الدولية أصبحت الاقتصاديات الانتقالية تدعوا إلى تطبيق أسس وقواعد الحوكمة لدى الشركات وتدعو الدول التي كانت تطبق نظم رقابة ضعيفة إلى الإسراع في تفعيل هذه النظم خشية ما حدث من انهيارا ت للشركات والمؤسسات في بعض دول العام.

ظهر مفهوم الحوكمة كجزء من ثقافة عالمية تنهض على تعزيز مشاركة الأطراف المجتمعية المختلفة مع الحكومة في صنع وتنفيذ السياسات العامة، للتعبير عن التفاعل أو المشاركة بين الدولة والمجتمع المدين والقطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، فالحوكمة الرشيدة بمعاييرها ومبادئها تعمل على تحقيق التنمية المستدامة واستغلال الطاقات والإمكانيات البشرية والمادية والتنظيمية في المجتمع، وتدعو إلى تحقيق مزيدا من العدالة والمساواة اللامركزية والشفافية وتحارب الفساد بكافة أشكاله وألوانه وتحقق مزيد من الديموقراطية.

هناك عدة أسباب أدت إلى بروز المفهوم سواء من الناحية الفكرية أو العملية فما هو إلا انعكاس لتطورات وتغيرات حديثة تجلب في التغيير الذي حصل في طبيعة دور الحكومة من جانب والتطورات المنهجية والأكاديمية من جانب آخر، حيث طرح المفهوم في صياغات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وتأثر بمعطيات داخلية ودولية، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أهم تلك الأسباب:

- العولمة كمسار وما تضمنته من عمليات تتعلق أساسا بعولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان؛
- تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي والوطني؛
- عولمة الأليات والأفكار الاقتصادية وهو ما أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص؛
- انتشار التحولات على المستوى العالمي؛
- شيوع ظاهرة الفساد عالميا، وهذا ما أدى إلى ضرورة التفكير في انتهاج أليات تجعل من الأنظمة أكثر شفافية بقصد القضاء على هذه الظاهرة.

2. مفهوم الحوكمة [1]:

فيما يخص تعريف الحوكمة، فاتصفت بالكثير من المفاهيم والتي سوف نذكر منها استنادا على فئة من الباحثين وبعض الكتب:

جدول رقم 01: مفاهيم الحوكمة

ت	السنة	الكاتب	مضمون المفهوم
1	1800-1770	Sarkar & Mujundar	نظام هيكلي وتشغيل ورقابة للشركة من خلال نظرة استراتيجية ذات أهداف طويلة المدى ترضي أصحاب المصالح والدائنين والموظفين والزبائن والمجهزين والتكامل مع المتطلبات القانونية والتشريعية بالمعزل عن حاجة البيئة المجتمع المحلي فهي تقود لبناء نظام قانوني وتجاري ومؤسسي لخدمة هذه الأهداف أخذة في الاعتبار التكامل مع مسؤولية والايصال.
2	1937-1932	Beim & Calomiris	قوانين ولوائح منظمة لعمل المنظمات، وتلزم هذه المنظمات بأتباع معايير معينة يتم عن طريقها الاختيار السليم لأفراد مجلس الإدارة والذي بدوره يقوم برسم الاستراتيجيات ويضع الخطط اللازمة لإدارة أعمال ونشاطات الشركة ودور ذلك في تطوير الإستثمار في الأسواق المالية.
3	1960-1937	Shapiro	أدوات يتم السيطرة بها على الشركات لضمان تعظيم قيمة أصحاب المصالح والتأكد من أن العائد على رأس المال يوظف بصورة صحيحة والسبب في ذلك أن اتخاذ القرارات في الشركة يتأثر بالعلاقات الداخلية لمدير الشركة ومجلس الإدارة مما يستوجب وجود مسألة أكبر لحفظ حق المستثمر المنفرد.
4	1965-1960	Akoum	صيغة لتشجيع الاستعمال الأكفأ للموارد لتحقيق المسائلة والإدارة الحصيفة لهذه الموارد وهي تهدف لجلب المنفعة للأفراد والمنظمات والمجتمع وتساعد الشركة على تتبع رأس المال العالي والبشري والأداء الفعال لتوليد القيمة الاقتصادية طويلة المدى لأصحاب المصالح والمجتمع.

[1] سندية مروان، سلطان الحيالي، ليث محمد، سعيد محمد الجعفر، **دور الحوكمة في دعم القرار الاستثماري دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 00، 2015، ص13.

5	1970-1965	AL-ETEBY	فعاليات تساعد على استمرار التشريع الداخلي للمنظمة تنتج عن الالتزامات والتشريعات الموضوعة عليها.
6	1980-1970	Corporate Governance Encyclopedia	إطار علم يجمع قواعد وعلاقات ونظم ومعايير وعمليات تساعد على ممارسة السلطة والتحكم في المنظمات.
7	1990-1980	ATrill	قواعد تساعد في السيطرة والرقابة على سلوك المدير وتتعلق بالإفصاح والمساءلة والعدالة كأساس السيطرة على الشركة وأصلها كون هؤلاء المديرون وظفوا أصلا لتحقيق أهداف أصحاب المصالح وأنصافهم.
8	2002-1990	Encycogov .com	حقل اقتصادي يتعلق بكيفية تأمين وتحفيز الإدارة الفعالة للمنظمات باستعمال أليات حساسة مثل العقود والقرارات المنظمة والتشريع لتحسين الأداء المالي والعائد التنافسي إذ يقوم المديرون الموجهون للسياسة والمدققون من خلاله بتحمل مسؤولياتهم اتجاه أصحاب المصالح وتوفير الديمقراطية لكل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة أصحاب المصالح والموظفين.

المصدر: سندية مروان سلطان الحيالي وليث محمد سعيد محمد الجعفر مجلة الاقتصاد والمالية.

أي ما يمكننا القول حول الحوكمة، أنه بالرغم من كثرة التعاريف واتساع مفهوم الحوكة والسعي إلى تطبيقه على مستوى العالم .ومع ذلك لم يتم الاتفاق على تعريف موحد بين المختصين، وعليه فإن حوكمة الشركات تمثل نظاما للتوجيه والتحاكم والرقابة علي أنشطة الشركات المساهمة، ودعم تنظيم عملية اتخاذ القرار في هذه الشركات. وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات فيما بين الأطراف الرئيسية في الشركة، وذلك الخدمة مصالح المساهمين بشكل خاص، وأصحاب المصالح الأخرى بشكل عام.

ويمثل هذا التوجه نقلة كبيرة تعطي للجهة التشريعية حقا أكبر في التدخل في شؤون الشركات المساهمة على الرغم من أن القوانين المسارية المعتادة لا تتدخل بصورة تفصيلية في أمور الشركة، بل تعطي إطارا عاما، وتترك التفاصيل للشركة نفسها، ولكن موجة الحوكمة دفعت بالتشريعات القانونية إلى مجالات أكثر تفصيلا في توجيه عمل الشركات المساهمة كوسيلة لحماية المساهمين.

ثانيا: مبادئ الحوكمة [1]

وبما أن عددا كبيرا من المبادئ التي تميز الحوكمة الرشيدة تتفق حولها المؤسسات الدولية الكبرى، أي هذه المبادئ يمكن أن تحدد عالمية مفهوم الحوكمة الرشيدة. وفيما يلي بعض المبادئ التي يبدو ان هناك اتفاقا حولها:

❖ **الأمن الانساني:**

إن الأمن الإنساني كأحد المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة الرشيدة قد لا يتم الاختلاف حوله، إلا أن الدول قد تختلف على مكوناته ومحتوياته، فالدول لا تختلف على مكون انتفاء الجوع والخوف كمكون أولى للأمن الإنساني، إلا أنها قد تختلف في اعتبار الحق في المعرفة جزءا من الأمن الإنساني، ومن مكونات الأمن الإنساني التي قد لا يتم الاختلاف حولها التحرر المضطرد من التهديدات الناجمة عن سوء التغذية والمرض والفقر والجهل والمضايقات والسجن غير المبرر، والإعدامات التعسفية والتمييز المبني على العرق أو الدين أو المعتقد السياسي، وانتهاكات حقوق الإنسان.

إن هذا المبدأ، أي الأمن الإنساني، له مكوناته السياسية والاقتصادية والإدارية المتضمنة في مفهوم الحوكمة، كما سبق وتمت الإشارة إليه. فالتحرر من الجوع والفقر يمثل الجانب الاقتصادي للحوكمة، والتحرر من التمييز بين الناس على أساس العرق أو الدين أو المعتقد السياسي يمثل الجانب السياسي للحوكمة، والتحرر من الخوف من سلطة الحكومة لأنها بالمفهوم الحديث خادمة للشعب وليست وصية عليه يمثل الجانب الإداري للحوكمة. ونظرا لشمولية هذا المبدأ للجوانب السياسية والاقتصادية والإدارية بغض النظر عن المستوى أو المحتوى الذي يتمثل فيه يمكن اعتباره كمؤشر على عالمية مفهوم الحوكمة الرشيدة، إن الارتباط العضوي بين مبدأ الأمن الإنساني والديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان يجعل مفهوما واسعا وعابرا لعدد كبير من المبادئ الأخرى التي تشكل مفهوم الحوكمة الرشيدة.

❖ **المساهمة:**

نجسد هذا المبدأ في أن يكون لكافة المواطنين صوت في عملية اتخاذ القرارات إما مباشرة أو عن طريق ممثلين لهم يختارونهم بانتخابات حرة ونزيهة وعادلة ودورية. ويعني الإسهام بمعناه الواسع وجود بنى ومؤسسات تضمن التشاور وإشراك الأفراد في هذه العملية. كما يعني توفر وسائل الإعلام الحرة والمنفتحة والحريات المدنية والسياسية وعلى رأسها

[1] محي الدين شعبان، **توق الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد "منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"**، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص 77.

حرية التعبير والتجمع والتنظيم، ووجود مجتمع مدني نشط وقوي وفاعل وبالتالي، فإن المساهمة تعني في أفضل تجلياتها الديمقراطية في إدارة الحكم واتخاذ القرارات وتبني السياسات والأحكام القائمة على التشاور المستمر لمحاولة الوصول إلى أكبر إجماع ممكن لمختلف اللاعبين الأساسيين في المجتمع والدولة.

بناء على ذلك، يمكن القول عموما بأن التطبيق الفعلي والناجح للحوكمة الرشيدة يعتمد على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ووجود معارضة سياسية صحية وصحافة حرة ومستقلة ومنظمات غير حكومية نشطة وفاعلة. ويرى **"جيفري ساكس"** مدير مركز التنمية الدولي في جامعة هارفارد والحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد بأن غياب الديمقراطية هو أحد أهم ثلاثة أسباب لانهيار الدول مما يسبغ على الحوكمة الرشيدة أهمية إضافية خاصة.

❖ حكم القانون: [1]

يشير هذا المبدأ إلى نظام يتم بواسطته تحديد طرق احتكام المواطنين للدولة لتمكينهم من الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم. وغالبا ما تتمثل هذه الطرق في القوانين المقبولة ديمقراطيا والتي شارك المواطنون مباشرة أو بشكل غير مباشر في صياغتها. ويبني هذا النظام على إطار مرجعي قانوني وقضائي عادل وحيادي وغير متحيز وقابل للتنبؤ به، إن حكم القانون الذي يتصف بهذه الصفات لديه الفرصة لإسهام المواطنين إسهاما كاملا في كل مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أنه يساعد في الانتماء للدولة ويعمل على تنمية المواطنة.

❖ المساءلة:

تعتبر المساءلة قيمة جوهرية في الحوكمة الرشيدة، وبدونها لا يمكن وصف الحوكمة بالرشاد والمساءلة نظام كامل لتحمل المسؤولية، ويعني أن على كافة المسؤولين ومتخذي القرارات تفسير أفعالهم للمواطنين وأن يتحملوا نتائج هذه الأفعال والقرارات سواء كانوا موظفين عموميين أو وزراء أو مشرعين أو قضاة، والمساءلة كذلك جوهرية في العملية السياسية التي يتم بواسطتها اختيار متخذي القرارات وراسمي السياسيات ومراقبة أفعالهم وتبديلهم إن لزم خاصة في الحكم الديمقراطي وبكلمة أخرى فإن المساءلة تعني إمكانية تبديل هؤلاء الأفراد عندما يخطئون أو عندما لا يتمكنون من تلبية توقعات وطموحات قواعدهم المجتمعية.

[1] مرجع السابق ص 76

❖ **الشفافية**[1]:

"الشفافية، وهي الرد على الفساد، إنما هي قيمة حضارية وهي التزام أخلاقي أولا وأخيرا، والقيم الحضارية كما الالتزام الأخلاقي لا تقبل التجزئة أو ازدواج المعايرة".

تعني الشفافية إمكانية الوصول السريع وغير المقيد للمعلومات الضرورية حول أفعال الحكم وتصرفات المسؤولين. وبمعنى آخر فإن هذا المبدأ يعني أن من حق المواطنين أن يعرفوا من الذي يتخذ القرارات والدوافع الكامنة وراءها. وهي تعني كذلك نشر وتوضيح القواعد التي يستند إليها متخذو القرارات في صناعة قراراتهم لضمان عدم وجود قواعد خفية لا يعلم بها سوى الضالعين في صناعة القرار أو المقربين منهم، وخاصة من أصحاب المصالح ومن هذا المنطلق فإن الشفافية تعني تمكين السلطات التشريعية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام وتزويدهم بالأدوات الضرورية واللازمة لمراقبة الحكومة وتحديد حالات سوء الإدارة أو الائتمان أو الفساد أو التحيز لفئات دون غيرها من المجتمع.

شكل رقم 01: مبادئ الحوكمة

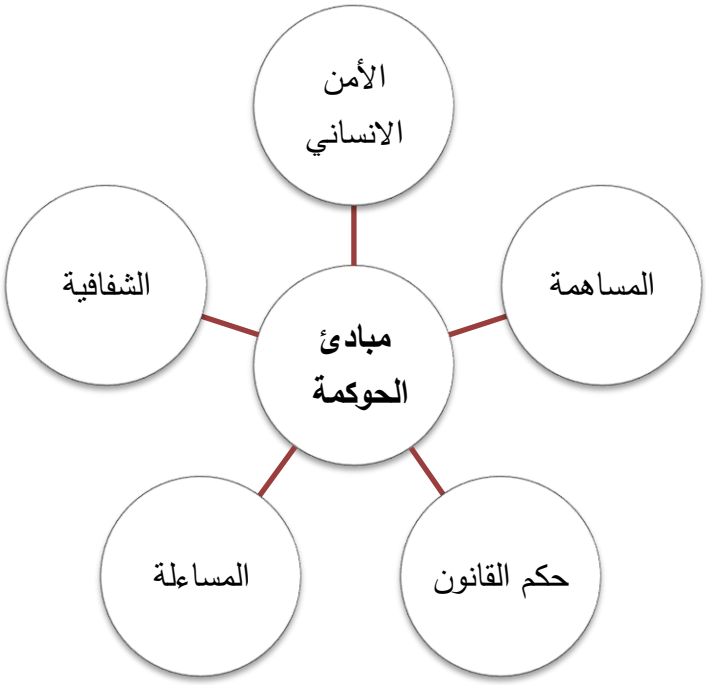

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات محي الدين شعبان، توق الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

[1] مرجع السابق ص 77

ثالثا: مؤشرات الحوكمية (Worldwide Governance Indicators)[1]:

لقياس مدى فعالية الحوكمة يجب الاستناد على معايير والتي بدورها تسمى مؤشرات الحوكمة العالمية والتي تتمثل في ستة مؤشرات هي: السيطرة على الفساد، فاعلية أداء الحكومة، الاستقرار السياسي، غياب العنف، جودة التشريعات ومدى تطبيقيها، سيادة القانون ومؤشر المشاركة والمساءلة. حيث يقيس كل مؤشر موضوعا معينا من مواضيع الحكم الرشيد.

- **مؤشر السيطرة على الفساد (Corruption of Control):**

بالإضافة إلى أن السيطرة على الفساد تدعم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والبشرية تعد محاربة الفساد أحد الأهداف الرئيسية والنتائج المتوقعة لتطبيق مبدأ الحوكمة في القطاع العام مقارنة بالأسلوب التقليدي في الإدارة، وفقا لمقياس الحوكمة الدولي فإن مؤشر السيطرة على الفساد يقيس "المدى" الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة أن تحجم المكاسب الشخصية الكبيرة والصغيرة، وكذلك الحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم بمعنى آخر فإن مؤشر السيطرة على الفساد يقيس إلى أي مدى يمكن السيطرة على الفساد في بلد ما، وهذا يشمل كل أنواع الفساد، الفساد السياسي والاقتصادي والإداري. أيضا يساعد هذا المؤشر في معرفة مدى وجود أنظمة وقوانين معتمدة من السلطة التشريعية (التنظيمية) ومطبقة من قبل السلطة التنفيذية تساهم في الحد من الفساد بمشاركة المواطنين، وتعزز محاسبة المسؤولين الحكوميين عن أخطائهم، بالإضافة إلى مراقبة أداء الحكومة.

- **مؤشر فاعلية أداء الحكومة (Effectiveness Government):**

لا شك أن خدمة الناس هي أحد أهم وظائف الحكومة إن لم تكن الأهم، كما أن أحد أهم نتائج تطبيق نموذج الحوكمة في القطاع العام هو تطوير ورفع مستوى كفاءة وفاعلية الأداء الحكومي لذلك يعد مؤشر فاعلية الحوكمة أحد أهم مؤشرات الحكم الرشيد وجودة الحكم. كما أن مؤشر فاعلية الحكومة كمؤشر من مؤشرات قياس الحوكمة الدولي يقيس مدى جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمات المدنية، ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، وجودة الأنظمة وتطبيقها، ومصداقية التزام الحكومة بتطبيق هذه الأنظمة أيضا الهدف من إدراج مؤشر فاعلية الأداء الحكومي ضمن مقياس الحوكمة الدولي هو معرفة ما إذا كانت الحكومات تقر قوانين ذات جودة وتلبي احتياجات

[1] بسام بن عبد الله البسام، **الحوكمة في القطاع العام**، مكتبة الملك فهد الرياض، 2016، ص 197-200.

وتطلعات المستفيدين من منظمات غير حكومية وأفراد، كما أن إقرار القوانين ليس هدفا بحد ذاته ولكن تطبيق تلك القوانين وتطويرها متى ما دعت الحاجة لذلك هو ما يحاول هذا المؤشر قياسه.

إن إقرار التشريعات والقوانين بحد ذاته لا يفي بالغرض ما لم تكن هذه القوانين تخدم الغرض الذي أقرت من أجله ويتم تطبيقها كما يجبان إقرار القوانين بدون تطبيق مناسب ليس له قيمة تذكر. فإقرار قوانين المحاربة الفساد أو تعزيز الشفافية خطوة غير مكتملة إلا بالتزام الحكومة بتطبيق هذه القوانين بشكل عادل على جميع الأفراد والمنظمات بدون استثناء من أجل ذلك تم إدراج مؤشر فاعلية الأداء الحكومي كمقياس مهم من مقاييس مدى التزام الحكومات بتطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام، ومستوى جودة الحكم والحكم الرشيد في الدول.

- **مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence)**[1]:

أثبتت العديد من الدراسات على تجارب دول واجهت اضطرابات سياسية أو إدارية أن الاستقرار السياسي والإداري له تأثير كبير على التنمية الاقتصادية والبشرية والتنمية المستدامة للدول. لذلك يعد الاستقرار السياسي مؤشرا مهما من مؤشرات الحوكمة الرشيدة فكلما كانت الدولة مستقرة سياسيا فإن ذلك يدعم فاعلية وكفاءة السلطة التشريعية (التنظيمية والتنفيذية)، وفقا لمقياس الحوكمة الدولي فإن مؤشر الاستقرار السياسي يقيس "احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب غير شرعي أو استخدام العنف، وهذا يشمل العنف ذا الطابع السياسي والإرهابي"، إن الاستقرار الإداري لا يقل أهمية عن الاستقرار السياسي بالنظر إلى أهمية كل منهما في إدارة شؤون الدولة وفاعلية الأداء الحكومي. كما أن الاستقرار الإداري يشير إلى عدم وجود تجاذبات سياسية بين الأحزاب المختلفة مما يؤدي إلى تكرار الانتخابات في فترة قصيرة مثلا، مما يؤثر على أداء الحكومة ويعيق تنفيذ خططها الاستراتيجية أيضا.

الاستقرار السياسي بشكل عام يخلق بيئة مناسبة لمنظمات المجتمع المدني والأفراد للمشاركة في صنع السياسات العامة والرقابة على أداء الحكومة. وعلى الرغم من تركيز الدول على محاربة الإرهاب كمصدر لعدم الاستقرار، إلا أن هناك أسبابا أخرى لها تأثير أعمق وأطول مدى على الاستقرار مثل الأزمات الاقتصادية والدستورية. أيضا يستخدم مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بيانات مثل التنمية المتوازنة للمناطق النائية ومؤشرات قياس مخاطر أداء الأعمال في الدول، حيث إن مثل هذه البيانات توفر بيانات تدعم مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف، وتوضح مدى

[1] مرجع السابق ص 200-202

التزام الحكومات بالتنمية المستدامة ومستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي للدولة. أيضا المؤشر يوضح طريقة تعامل الحكومات مع الأزمات، حيث أن الحوار والتعامل السلمي مع الآراء المختلفة بدعم الاستقرار السياسي والإداري في الدول من أجل ذلك تم إدراج مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف ضمن مؤشرات الحوكمة في القطاع العام في مقياس الحوكمة الدولي.

- **مؤشر جودة التشريعات (Quality Regulatory):**[1]

يقيس مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح فعالة من شأنها مساعدة التنمية في القطاع الخاص، كما يقيس مؤشر جودة التشريعات الحكومية وتطبيقها مدى رغبة الحكومة في خلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين من الداخل والخارج، وهذه إشارة واضحة للدور الذي يلعبه القطاع الخاص كداعم وفي بعض الأحيان موازي للدور الحكومي في تعزيز التنمية الاقتصادية أيضا يقيس المؤشر جودة التشريعات المنظمة للعلاقة بين الأطراف المساهمة في عملية الحوكمة وهي: الحكومة القطاع الخاص المنظمات غير الربحية والمواطن، بالإضافة إلى كون المؤشر يقيس مدى التزام الحكومة بتطبيق هذه الأنظمة. كما يهتم هذا المؤشر بقياس جودة القوانين التي تنظم حياة الناس والطريقة التي يتفاعل بها الناس مع الحكومة في إدارة الشأن العام. كما تجدر الاشارة إلى أن مصطلحي التشريعات والأنظمة يشيران إلى معنى شبه متماثل، وعلى الرغم من انتشار مصطلح "تشريعات و "سلطة تشريعية" إلا أن هناك دولا تستخدم مصطلح "انظمة" و "سلطة تنظيمية" للإشارة إلى نفس المعنى، ومن هذه الدول المملكة العربية السعودية.

إن جودة التشريعات ومدى ملاءمتها لمتطلبات وحاجات المستفيدين عنصر محوري في تعزيز جودة الحكم، كما أن هذه التشريعات تشمل التشريعات التي تنظم التعامل فيما بين الأجهزة الحكومية، وبين الحكومة والأفراد والمنظمات غير الحكومية تطوير الأنظمة، لتتوافق مع المتطلبات المتغيرة والتطور التكنولوجي والإداري عنصر مهم أيضا نحو تعزيز جودة التشريعات وتحقيقها لأهدافها. بالمقابل فإن وجود مؤشر جودة التشريعات (الأنظمة) ضمن مقياس الحوكمة الدولي يشير إلى الأهمية التي يوليها معدو مقياس الحوكمة الدولي لدور القطاع الخاص في تبني وتطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام حيث يلعب القطاع الخاص في بعض الدول المتقدمة دورا مؤثرا في العملية السياسية والانتخابات بالإضافة إلى دور القطاع الخاص في خلق الوظائف والمساهمة في التنمية الاقتصادية بشكل عام أيضا إضافة هذا المؤشر إلى مقياس الحوكمة الدولي يؤكد على أن مفهوم الحوكمة يتبنى فكرة عدم تفرد الحكومة في إدارة شؤون الدولة، وذلك بمنح القطاعات

[1] مرجع السابق ص 203

والمنظمات غير الحكومية دورا أكبر في المساهمة في التنمية إذا ما أرادت الحكومات تحقيق تنمية بشرية واقتصادية مستدامة. كما تخلق تقوية القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تنوعا اقتصاديا، وتسهم في تطوير الحوكمة وبالتالي تعزيز جودة الحكم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لتلك الدول.

- **مؤشر سيادة القانون (Law of Rule)**[1]:

مؤشر سيادة القانون كعنصر في مقياس الحوكمة الدولي يقيس مدى ثقة المتعاملين بمدى تطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل متساوي على الأفراد والمنظمات، وبشكل خاص الثقة في مدى إنفاذ العقود، وحماية حقوق الملكية، وعمل الشرطة والمحاكم فضلا عن احتمال حدوث الجرائم والعنف" كما أن مبدأ سيادة القانون له أهمية يتعدى تأثيرها الفرد ليشمل المجتمع وقطاع الأعمال، لذلك فإن ارتفاع مؤشر سيادة القانون لأي بلد يساعد في خلق ثقة بين الجهات التنفيذية الحكومية من جهة وطيين القطاع الخاص والأفراد من جهة أخرى. أيضا هذه الثقة تساعد على دعم الإستثمار وخلق بيئة استثمارية جاذبة مما يسهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية حيث أن تطبيق مبدأ سيادة القانون يساعد على الإبداع والابتكار نتيجة لحماية حقوق الملكية الفكرية ومحاربة ممارسات اقتصاد الظل وجرائم غسيل الأموال والتزوير أيضا العدل والمساواة في تطبيق القوانين عنصر من عناصر حقوق الإنسان الأساسية.

لذلك فمؤشر سيادة القانون عنصر مهم من عناصر الحوكمة الرشيدة. كما أن سيادة القانون في أي بلد يعزز ثقة الناس بأداء الحكومة ويحد من الفساد السياسي والإداري والاقتصادي بالمقابل مهما كانت التشريعات والأنظمة ذات جودة عالية فانه لا معنى لها بدون تطبيقها على جميع مكونات المجتمع وبدون استثناء. لذلك من الممكن القول إن مؤشر سيادة القانون كجزء من مقياس الحوكمة الدولي يقيم أداء السلطات الثلاث لأي دولة السلطة التشريعية (التنظيمية) (إقرار الأجهزة لأنظمة ذات جودة وتخدم الغرض الذي أقر التنظيم من أجله). السلطة التنفيذية تنفيذ الأنظمة واللوائح من قبل الحكومة ممثلة بالشرطة والأجهزة الحكومية الأخرى السلطة القضائية، ومدى تطبيق الأنظمة على كل مكونات المجتمع وألا يكون هناك أشخاص أو أجهزة فوق النظام أو مستثناة.

- **مؤشر المشاركة والمساءلة (Accountability and Voice)**: [2]

[1] مرجع السابق ص 205
[2] مرجع السابق ص 206

مؤشر المشاركة والمساءلة كعنصر من عناصر مقياس الحوكمة الدولي يقيس مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والإعلام الحرة بمعنى آخر يقيس المؤشر مدى قدرة المواطنين على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات ورسم الاستراتيجيات والسياسات العامة والمساهمة في إدارة شؤون الدولة، بالإضافة إلى قياس مستوى حرية التعبير والإعلام في الدول محل القياس أيضا مشاركة المواطنين في اختيار الحكومة وحرية تكوين جمعيات ونقابات تدافع عن مصالح فئة معينة من المواطنين، بالإضافة إلى وجود إعلام حر بلا قيود يساعد على التعبير عن الأفكار وتقييم أداء الأجهزة الحكومية، كلها عناصر تسهم في الرقابة على الأداء الحكومي وتعزيز فاعليته بالإضافة إلى التأثير غير المباشر في محاربة الفساد وتعزيز مبدأي المحاسبة والمسائلة.

إن تعزيز مبدأ المحاسبة وهو قدرة المواطنين على محاسبة المسؤولين عن نتائج قراراتهم ومخرجات البرامج والمشاريع العامة، وأنه لا أحد فوق المساءلة. كل هذا بدعم حقوق الإنسان، ويؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويساعد على تقليل حجم الفساد، وذلك نتيجة للرقابة المجتمعية ومن الأفراد والمنظمات غير الحكومية على أداء المسؤولين الحكوميين وأداء الأجهزة الحكومية بشكل عام وفقا للبنك الدولي فإن "الحكم الجيد" يتطلب بالطبع العديد من الخطوات من جانب الحكومة، ولكن يتطلب أيضا مشاركة فاعلة من قبل الشعب.

رابعا: أهمية وأهداف الحوكمة

1.أهمية الحوكمة: [1]

إن الشركات والدول التي تضعف فيها أساليب حوكمة الشركات أكثر عرضة لنتائج وخيمة تفوق الفضائح والأزمات المالية، هذا وأصبح من الواضح تماما أن إدارة الشركات من خلال مفهوم حوكمة الشركات يحدد بدرجة كبيرة مصير الشركات ومصير اقتصادات الدول في العصر الحالي المسمى بعصر العولمة، بالإضافة إلى ذلك فإن إجراءات العولمة مثل: تحرير الاقتصاد وتدويل الاقتصاد والتطور في وسائل الاتصالات والتكامل بين الأسواق المالية وأيضا التحولات في أشكال ملكية الشركات مع زيادة عدد المستثمرين زادت من الحاجة إلى قواعد حوكمة الشركات والتي يمكن من خلالها مساعدة الشركات والاقتصاد بشكل عام من جذب الإستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي و زيادة القدرة عمى المنافسة.

[1] باسة العربي عيسى عبد الرحيم، **دور حوكمة الشركات في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ضمن متطلبات نيل ماستر أكاديمي، ص4.

ويتضح مفهوم حوكمة الشركات أن لو العديد من المزايا والمنافع التي يمكن لمشركات، بل والدول سواء كانت متقدمة أو ناشئة وتتمثل فيما يلي:

- تخفيض المخاطر المنطقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول؛
- رفع مستويات الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات؛
- جذب الإستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الإستثمار في المشروعات الوطنية؛
- زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها؛
- الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في أي اتخاذ القرارات؛
- زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع.

وأيضا تكمن أهداف حوكمة الرشيدة إلى العديد من الأهداف ألا وهي[1]:

- تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف تحقيق الشفافية والعدالة؛
- إيجاد ضوابط وقواعد وهياكل إدارية تمنح حق مسائلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة؛
- تنمية الإستثمارات وتدفقها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال؛
- العمل على تنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإيجاد فرص عمل جديدة؛
- العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين؛
- فرض الرقابة الجيدة والفاعلة على أداء الوحدات الاقتصادية لتطوير وتحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية؛
- العمل على محاربة التصرفات غير المقبولة سواء كانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي
- توفير فرص عمل جديدة؛

[1] العابدي دلال، **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة معلومة المحاسبية**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، ص 26-27.

- جذب الإستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج؛
- لشفافية في إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية لتقليل وضبط الفساد في الشركة؛
- تطوير وتحسين ومساعدة أصحاب القرار مثل المديرين ومجالس الإدارة على بناء استراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية والمالية للشركة؛
- العمل على تحفيز الأيدي العاملة في الشركة وتحسين معدلات إنتاجهم وتعميق ثقتهم بالشركة؛
- زيادة المعلومات والخبرات والمهارات نتيجة العمل بالحوكمة.

المطلب الثاني: مرتكزات الإستثمار الأجنبي المباشر

أعطى العالم عامة والاقتصاد العالمي خاصة أهمية بالغة للاستثمار الأجنبي المباشر وهذا تماشيا مع التغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية وذلك باعتباره من أفضل المصادر الاقتصادية المالية للدول. وللتعمق أكثر سنتطرق في هذا المطلب أولا للتطور التاريخي ومفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر، ثانيا دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر، ثالثا أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر ورابعا محددات الإستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر وتعريفه

1.التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر: [1]

إن الباحث في تاريخ الحضارات القديمة كالحضارة المصرية والإغريقية والإسلامية في مراحلها المختلفة يجد الكثير من أوجه ومجالات النشاط التي تمت على المستوى الدولي أي خارج حدود الدولة. لكن ظهور الإستثمار الأجنبي بمفهومه الحديث كان خلال القرن العشرين أين عرف ازدهارا ملحوظا

فحسب خبراء وعلماء الاقتصاد، لقد مر الإستثمار الأجنبي المباشر بمراحل تاريخية مختلفة ومتفاوتة في ظروفها السياسية والاقتصادية، مما أثر في حجمه وطبيعته وهيكله، حيث تم تقسيم هذه التطورات إلى أربعة مراحل أساسية وهي:

- **المرحلة الأولى:** تمثل هذه المرحلة الصورة التقليدية للاستثمار الأجنبي أو ما يسمى بالنمط الاستعماري للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتكون على شكل رأس مال مصدر من بلد أجنبي متقدم إلى دولة متخلفة

[1] مفتاح صليحة، **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة شهادة دكتوراه، ص10-13.

ويكون في مشروعات تتعلق باستغلال ثرواتها وخاماتها الأساسية، حيث تقوم الدولة الأجنبية بإعادة تصنيع تلك الخامات الأساسية وتصديرها بأثمان باهظة، لتقوم بشرائها فيما بعد الدولة المضيفة. واستمرت هذه المرحلة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الدول الأوروبية هي المنشأ الرئيس للاستثمارات، وتأتي بريطانيا في مقدمتها.

- **المرحلة الثانية:** أما في الفترة التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية، حدد مؤتمر بروتون وودز **سنة 1944** النظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب وأقر إلى إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها البلد الدائن الرئيسي وأصبح الدولار عملة الاحتياط الرئيسية، وأعلنت في **1947** برنامج الإنعاش الاقتصادي "مشروع مارشال"، الذي جاء لتعمير بلدان أوروبا التي حريتها الحرب تميزت هذه المرحلة باستخدام أسلوب المساعدات والمنح المالية والفنية وكان مصدر تمويلها القطاع العام الأجنبي، في هذه المرحلة لم يكن الإستثمار الأجنبي المباشر سائدا حيث أن التمويل الخارجي للبلاد النامية في تلك الفترة كان يعتمد أساسا على المساعدات الإنمائية الرسمية وإلى درجة أقل على الإستثمار الأجنبي المباشر. أما في منتصف الخمسينات فقد شهد الإستثمار الأجنبي المباشر تطورا ملحوظا والناتج عن ازدهار ونمو التجارة العالمية، حيث سعت الشركات المتعددة الجنسيات للحصول على إمدادات جديدة من المواد الخام والنفط من البلدان النامية فضلا عن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعة التحويلية. وامتدت هذه المرحلة حتى سنة **1973**.
- **المرحلة الثالثة:** امتدت من عام **1973** إلى غاية سنة **1982**، وشهدت هذه السنوات العشر زيادة كبيرة في التمويل الأجنبي المتجه إلى الدول النامية. وفيها ازدادت الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي للمباشر حيث تطورت أنماط التمويل الأجنبي إلى صورة القروض التجارية وتقلصت المساعدات والهبات الأجنبية إلى الدول النامية. كما ظهرت أيضا القروض المشتركة من خلال قيام تجمعات بنكية دولية بمنح قروض لدول النامية، وظهر أيضا ما يسمى ببنوك الخارجية، وهي عبارة عن البنوك التي تحمل رخصة لممارسة خدماتها ونشاطاتها فقط خارج الدولة التي تحمل فيها الترخيص، مما ساعد البنوك التجارية المقرضة إلى الخروج عن القواعد والأعراف المصرفية في منح الائتمان وأصبحت البنوك التجارية تمثل نحو 65% من جميع مصادر التمويل الخارجي للبلاد النامية.
- **المرحلة الرابعة:** سميت بمرحلة توسع تدفقات الإستثمار الأجنبي في العالم، بدأت هذه المرحلة عام 1982 عند إعلان دولة المكسيك عدم التزامها بسداد الديون المستحقة عليها، فأصيبت البنوك التجارية بصدمة كبيرة

والتي كان من آثارها تقلص حجم القروض التجارية والطبق الأمر كذلك على لفتح والمساعدات الرسمية وأصبحت القروض الخارجية تخضع بشقيها الخاص والرسمي إلى شهادة صندوق النقد الدولي الضمان حق السداد، وفي خضم أزمة المديونية العالمية وتعقد إجراءات الحصول على قروض اتجهت غالبية الدول النامية إلى تهيئة المناخ الملائم لجذب الإستثمار الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا ومما أدى إلى القيام بإصلاحات اقتصادية، إذ أصبحت هذه الدول تتنافس فيما بينها لجذب المزيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، فمنذ مطلع التسعينات عرف الإستثمار الأجنبي المباشر نموا قويا، حيث أصبحت عناصر الإنتاج أكثر تحركا هو الحدود الوطنية، وقامت الشركات المتعددة الجنسيات بتحقيق تكامل الإنتاج الدولي وخلق الأسواق التي تجتاز الحدود الوطنية. واستمر تدفق الإستثمار الأجنبي إلى الدول النامية مع تزايد برامج الخصخصة واعتماد سياسات تشجيع الإستثمار وتحرير التجارة الخارجية، وازداد عدد المعاهدات الثنائية الأطراف الموقعة والمتعلقة بتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر وحمايته كما تم وضع اتفاقيات متعددة الأطراف بهذا الشأن، هذا وتقوم الدول الصناعية بالتفاوض خيال وضع القافية لتنظيم تدفق الإستثمار إليها كما أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تزيد من تأييدها لفكرة التوصل إلى اتفاقيات عالمية بشأن الإستثمار.

2.تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر[1]

الإستثمار من المفاهيم التي يصعب وضع تعريف موحد لها بحيث يتفق عليه الجميع. فنظرة الأفراد إلى عملية الإستثمار وطبيعته تختلف باختلاف ظروفهم والمهن التي يشغلونها، والأغراض التي يبغون تحقيقها من وراء استثماراتهم، وغير ذلك من العوامل التي تحمل من الصعب وضع تعريف واحد محدد لمفهوم الإستثمار بحيث يلتمس مع جهات النظر المختلفة.

ويعرف كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها الإستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى.

وقد أوضح صندوق النقد الدولي في مجال تعريفه لهذه الإستثمارات المباشرة أنه يجب أن تزيد خصة المستثمرين الأجانب عن 50% من رأس المال، أو يتركز 25% فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد، أو جماعة واحدة منظمة المستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات قرارات المشروع.

[1] جمال منصر، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثارها على التنمية الاقتصادية**، قسم العلوم السياسية، جامعة قالمة، دفاتر المتوسط ص 38-39.

وحسب تعريف "الأونكتاد" فان الإستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الإستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد وبعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتمي إلى جنسيتها. ويأخذ الإستثمار الأجنبي المباشر عديدا من الأشكال والتي تختلف باختلاف العرض الذي تسعى إليه هذه الإستثمارات.

ثانيا: دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر[1]

1.دوافع السعي إلى الحصول على الموارد الطبيعية:

تهيمن على الإستثمار الأجنبي المباشر وغيره من أشكال مشاركات الشركات عبر الوطنية في أنشطة العمليات الرئيسية السابقة للإنتاج أنشطة التنقيب والاستخراج. فقد تسعى الشركة إلى الحصول على الموارد من أجل تلبية احتياجاتها من عمليات متممة للإنتاج كأنشطة التكرير أو الصناعات التحويلية، ولبيع المعادن مباشرة في أسواق البلدان المضيفة أو بلدان المنشأ أو الأسواق الدولية أو لتأمين المتطلبات الاستراتيجية لبلد منشتها كما تحددها حكومة البلد فيما يخص موارد الطاقة أو المعادن الأخرى. وقد كان هذا الاعتبار الأخير دافعا رئيسيا للتوسع في الخارج من قبل الشركات عبر الوطنية المملوكة للدولة.

2.دافع البحث عن الأسواق:

وتدخل دوافع البحث عن الأسواق أساسا ضمن الدوافع المحركة لأنشطة العمليات المتسمة للإنتاج في الخارج، حيث تعتبر تلك الأنواع من الإستثمارات عوضا عن الواردات، كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الإستثمار منها: ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الإستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الإستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات، وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك وآثار إيجابية غير مباشرة على التجارة.

3.دافع البحث عن الكفاءة في الأداء:

[1] أشرف السيد حامد قبال، **الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2013، ص 23-26.

ويأخذ الإستثمار الأجنبي المباشر الباحث من الكفاءة في الأداء أشكالا عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسية جزء من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم بها شركات وطنية وفقا تعاقد ثنائي، وبهذه الوسيلة تتمكن الشركة بالبلد المضيف من المدخول للأسواق الأجنبية التي لم يكن متاحا لها النفاذ إليها بمفردها نسبة لافتقارها إلى شبكات التوزيع والمعلومات والقنوات التي تتوافر لدى الشركات متعددة الجنسية.

ثالثا أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر[1]:

تتميز أشكال وسياسات الإستثمار الأجنبي المباشر بالتعدد والتباين من حيث النوع والأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل وسياسة من السياسات، مما يقود إلى تباين في التفضيلات من قبل الدولة المضيفة وكذلك الشركات متعددة الجنسيات، وعلى العموم يمكن تقسيم الإستثمار الأجنبي المباشر إلى أربعة أشكال:

أ.الإستثمار المشترك:

وهو مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، وتكون المشاركة متعلقة برأس المال، الإدارية براءات الاختراع، العلامات التجارية...إلخ.

ب. الإستثمار المملوك:

بالكامل للمستثمر الأجنبي: ويتمثل في قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر في الدول المضيفة، وتكون الملكية فيها للطرف الأجنبي بصفة كاملة.

ت. مشروعات أو عمليات التجميع:

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الفعلي، يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الوطني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية مقابل عائد مادي متفق عليه.

ث. عمليات الاندماج والاستحواذ:

[1] ناصر بوعزيز وأولاد زاوي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر "رؤيا المستجدات"**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، جوان 2017، ص 26

وهي قيام شركة بالاندماج مع شركة أخرى أو شرائها، وقد زادت هذه العمليات في الفترة الأخيرة وأصبحت مصدرا أساسيا للاستثمار الأجنبي المباشر.

شكل رقم 02: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

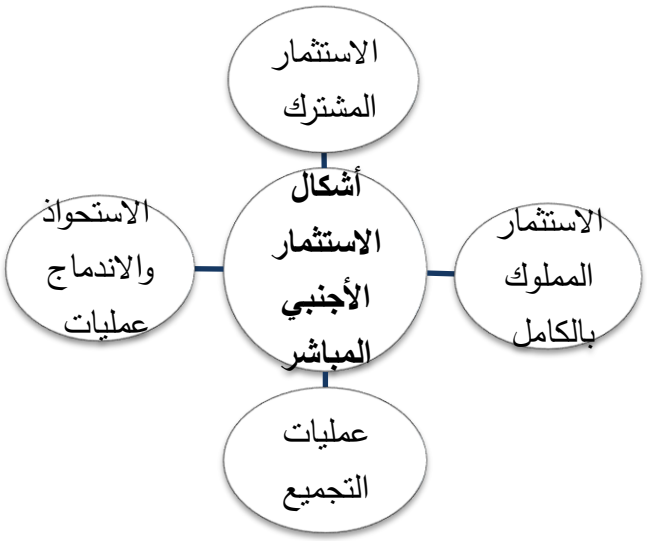

المصدر: من إعداد الطالبة حسب معلومات السابقة

رابعا: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر[1]

1.حجم ونمو السوق المحلي:

يمثل حجم السوق المحلي عاملا أساسيا محددا للاستثمار الأجنبي المباشر. ومن مؤشراته حجم الثروة والتنمية في بلد ما والأكثر شيوعا معدل الدخل الفردي كدلالة على الطلب الفعال، بالإضافة يستخدم الناتج المحلي الإجمالي للبلد وحجم السكان كمؤشر لقياس حجم السوق المحلية، في حين إذا كانت الشركة هدفها التصدير والوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية وليس البحث عن السوق المحلي فإن حجم السوق المحلية لن يكون محددا هاما للاستثمار الأجنبي المباشر.

2.وفرة الموارد الطبيعية:

[1] سردوك بلحول عدوكة لخضر، **الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الثامن، 2013، ص 265.

تعتبر الموارد الطبيعية من الناحية التاريخية أهم العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر منذ القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية. كان حوالي 60% من المخزون العالمي من الإستثمار الأجنبي المباشر تعمل في قطاع استخراج الموارد الطبيعية، كان بسبب الحاجة إلى تأمين مصادر اقتصادية موثوق بها من المنتجات المعدنية والأولية للدول الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية آنذاك لذا اعتبرت الموارد الطبيعية السبب الرئيسي في عملية توسيع الإستثمار الأجنبي المباشر.

3.الإستثمار المحلي: [1]

حجم الإستثمار المحلي هو إشارة إلى وجود قرص مغرية في هذا البلد لذا ينبغي على البلدان تشجيع الإستثمار المحلي من منطق أن التدفقات الأجنبية يكون لها مكانها في النسيج الإنتاجي المحلي.

4.معدل التضخم:

يعتبر ارتفاع معدل التضخم علامة من علامات عدم الاستقرار الاقتصادي للبلد المضيف وكرادع رئيسي لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر أي شكل من أشكال عدم الاستقرار الاقتصادي وحالة عدم اليقين الذي يشوش على تصور المستثمرين بشأن الربحية المستقبلية في ذلك البلد.

5.درجة الانفتاح والنظام التجاري:

من الناحية النظرية يمكن أن تؤثر القيود التجارية أو الانفتاح بشكل إيجابي أو سلبي على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على التوالي، وقد تؤدي بعض السياسات المتعلقة بالانفتاح التجاري إلى تأثير كبير في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر فعلى سبيل المثال تنفيذ اتفاقات التجارة الحرة تمكنت عدة بلدان من أمريكا اللاتينية من جذب المزيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

6.رأس المال البشري:

[1] مرجع سبق ذكره ص 266

مستوى رأس المال البشري يلعب دورا مزدوجا كعامل مؤثر في تموقع الشركات المتعددة الجنسيات وثانيا له أثر في نقل التكنولوجيا إلى البلدان المضيفة، فوجود مخزون بشري كف هو شرط للاستيعاب الجيد للتكنولوجيات الأجنبية، لذا يجب أن يكون للبلدان المضيفة الحد الأدنى من رأس المال البشري والمعرفي لبلوغ ذلك.

المطلب الثالث: أثر الحوكمة على الإستثمار الأجنبي المباشر[1]

في هذا المطلب سوف نذكر بالتفصيل عن إلى أي مدى تؤثر المؤشرات الستة للحوكمة على الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام.

- **أثر حرية التعبير والمساءلة على الإستثمار الأجنبي المباشر:** هناك من أيد فكرة الديموقراطية ومن جهة أخرى هناك من عارضها فهناك من يقول ان الديمقراطية تعكس مصداقية السياسات العامة للدولة ومدى الاستمرارية التي تتصف بها هذه السياسات، فضلا عن درجة الاستقرار في القوانين والقرارات ذات الصلة بتنفيذ السياسات، الأمر الذي يمكن المستثمرين من القدرة على التنبؤ بالسياسات الحكومية والمخاطر بالدولة المضيفة، حيث أن الإستثمار الأجنبي المباشر يمثل علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والدولة المضيفة في شكل تأسيس مشروع جديد أو المشاركة في مشروعات قائمة. و رأي أخر وجد **O'Donnell -1988 1978**أن هناك علاقة جيدة بين الحكام المستبدين و المستثمرين الأجانب ، بسبب اهتمام القادة السياسيين بالفوائد الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، فالمستبدين يحمون رؤوس الأموال الأجنبية من الضغط الشعبي من أجل رفع الأجور، الحماية الشديدة للعمال، أو بفرض ضرائب أقل.
- **تأثير الاستقرار السياسي على الإستثمار الأجنبي المباشر:** تفيد الكثير الأبحاث التي أنجزت أن هناك ارتباط سلبي بين عدم الاستقرار السياسي وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، فعملية الإستثمار تتوقف على مدى توفر الاستقرار السياسي والأمني، إذ لا يمكن تصور انتقال رؤوس الأموال إلى بيئة فاقدة لهذا الشرط حتى في ظل ارتفاع المردودية المتوقعة من عملية الإستثمار، ويعود ذلك إلى انصاف رأس المال بالحذر والخوف الشديد، وبالتالي فهو يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار.

[1] شراطي خالد، **تأثير مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة لنيل ماستر أكاديمي، ص 23-49

- **فعالية الحكومة وأثرها على الإستثمار الأجنبي المباشر**[1]: فلابد أن يكون من ضمن اهتمام حكومة الدولة المضيفة، تسهيل عملية إدماج المستثمر الأجنبي في الوسط الاجتماعي والثقافي، نظرا لتركيز المستثمر الأجنبي على نمط المعيشة ونوعية التعليم ومستوى الخدمات الصحية وتكلفتها، وتوفر دور ومعدل الفقر ومعدل البطالة، العادات والتقاليد نشاطات النقابات العمالية (عدد ومدة الإضرابات)، واللغات الثقافة.
- **نوعية الاطر التنظيمية وتأثيرها على الإستثمار الأجنبي المباشر**: مثل الإطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الذي يعمل فيه الإستثمار الأجنبي المباشر، فبقدر ما يكون محكما ومنظما وغير معقد يكون محفزا للمستثمر الأجنبي، وتختلف التشريعات بين الدول باختلاف توجهات المشرع في الدولة، حيث أن عدم التطبيق الجيد واحترام القوانين المعمول بها في مجال الإستثمارات يؤدي إلى نتائج وأثار سلبية على الإستثمار الأجنبي المباشر.
- **سيادة القانون وتأثيرها على الإستثمار الأجنبي المباشر**: يترجم النظام القانوني السياسات الاقتصادية في صورة قواعد وإجراءات سواء من حيث القواعد التي يحتويها أو المؤسسات المسؤولة عن تطبيقها أو نظام القضاء، ويجب أن تكون هذه القوانين واضحة ومعروفة لأن عملية الإستثمار تتطلب إعداد تنظيم قانوني متكامل قدر الإمكان يعامل المستثمر الأجنبي على أسس ثابتة وواضحة ولا يقتصر على تحديد المزايا التي يتمتع بها فقط، بل يجب أن يتسع هذا التنظيم ليشمل مختلف جوانب الإستثمار الأجنبي المباشر.
- **مراقبة الفساد وتأثيره على الإستثمار الأجنبي المباشر**: الفساد يساهم في تدني كفاءة الإستثمار الأجنبي المباشر وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة، وذلك بسبب الرشاوي التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار، وإساءة توجيهها وزيادة تكلفتها، بالإضافة إلى تداخل الوساطات في اختيار المشاريع الإنشائية وانتشار الغش مما يسفر على تدني المنشآت القاعدية العامة، كما يعمل الفساد على إضعاف الإستثمار المحلي والأجنبي.

[1] مرجع السابق ص 50-59

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

في هذا المبحث سنحاول ذكر بعض من الدراسات التي عملت سابقا والتي تكون لها صلة مع دراستنا هذه وبدورها درسوا نفس المتغيرات الدراسة الحالية، كذلك سوف نحاول التطرق إلى الدراسات الأجنبية والدراسات العربية وعرض مختلف النتائج المتوصل إليها، وأيضا في مطلب الثالث نذكر أهم نقاط الاختلاف الدراسات.

المطلب الأول: دراسات باللغة الاجنبية

يركز هذا المطلب عن بعض الدراسات الأجنبية التي لها علاقة بموضوعنا مع ذكر أهم النتائج المتوصل إليها:

1. **دراسة "Waqar Ameer & Helian Xu،2018 Mihaela Peres"** [1]: بحثت الورقة البحثية تأثير الجودة المؤسسية على الإستثمار الأجنبي المباشر باستخدام بيانات لوحة للبلدان من **2002** إلى **2012**. بالنسبة لكل من البلدان المتقدمة والنامية من النتائج التي توصلوا إليها، صياغة آثار السياسة التي تؤكد على دور مؤشرات الإدارة الرئيسية، مثل .**CC** و .**R.L** كمحددات مهمة في جذب تدفقات **F** الوافدة في كل من البلدان المتقدمة والنامية. تعتمد الاقتصادات النامية بشكل كبير على الإستثمار الأجنبي المباشر التدفقات الداخلة وتراكم رأس المال الأجنبي. سيكون من الصعب جدا جذب.**F.D.I** الإستثمار الأجنبي المباشر التدفقات الداخلة في حساب التنمية والتي ستعيق التنمية الاقتصادية لأن المستثمرين الدوليين والشركات متعددة الجنسيات ينظرون دائما إلى مؤشرات الحوكمة المهمة أثناء الإستثمار في الاقتصادات النامية. باختصار، تلعب مؤشرات الحوكمة الرئيسية دورا مهما للغاية في التدفقات الوافدة والتنمية الاقتصادية لكل من الاقتصاديات المتقدمة والنامية.
2. **دراسة Ranynda Niarachma**[2] **: 2021 Nury Effendi** في هذه الدراسة تقدمت بأدلة تجريبية على أن الجودة التنظيمية والسيطرة على الفساد لها علاقة إيجابية بتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لم

[1] Mihaela Peres, Waqar Ameer & Helian Xu Economic researche-ekonomshka Istraživanja 1848-9664The impact of institutional quality on foreign direct investment inflows

[2] Ranynda Niarachma: Nury Effendi,the effect of Governance on FDI in ASEAN Region OPTIMUM: Jurnal Ekonomi dan Pembangunan VOL 11, No. 1, 44-58

يكن هناك تأثير مباشر على عناصر الصوت والمساءلة الاستقرار السياسي وغياب العنف وفعالية الحوكمة على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في بلدان أسيان **ASEAN**.

المطلب الثاني: دراسات باللغة العربية

يحتوي هذا المطلب على دراسات عربية لها صلة بالإستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة التي يمكننا تلخيصها فيما يلي:

1. **ليث محمد سعيد محمد الجعفر وسندية مروان سلطان الحيالي 2015** [1]: "دور الحوكمة في دعم قرار الإستثمار دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية "، وذكرت هذه الدراسة أهم النتائج التي توصلت إليها وهي حاولت الشركات بتحقيق الضوابط الخاصة بقوانين الفساد والشفافية والمسالة ولكن لم تتمكن من الإيفاء بالالتزامات بالرغم من رقابة البنك المركزي العراقي.
2. **أمل محمد محمد مصطفى 2018** [2]**"دور الحوكمة في توفير مناخ جاذب للاستثمار"**: أثبتت الدراسة أن المستثمرين قبل توجيه استثماراتهم يبحثون عن الشركات التي تتميز بوجود مستوى معين من الدقة في اتخاذ القرارات والإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها و أن الحوكمة تعمل على توفير مناخ جاذب للاستثمار من خلال إدارة الشركات والتحكم في أعمالها، عن طريق نظام لتعزيز الرقابة والإدارة تعمل على تحسين الأداء وتوفير القوائم المالية الخالية من الغش والأخطاء.
3. **ميموني ياسين،** [3] **بوسويح منى2022 "أثر مؤشرات الحوكمة على الإستثمار الأجنبي المباشر في تونس دراسة قياسية"**: تسعى الحكومة التونسية إلى ترسيخ الديموقراطية وإرساء معايير الحوكمة من خلال العديد من المجهودات الهادفة إلى إرساء مؤشراتها بهدف الحصول على قيم مثلى من خلال الحد من الفساد، وعدم الالتزام بالشفافية من قبل المؤسسات، هيمنة القطاع العام على الخاص، فكل هذه العوامل تؤدي إلى تراجع تدفقات الإستثمار الأجنبي.

[1] سندية مروان سلطان حيالي ليث محمد سعيد محمد الجعفر، **دور الحوكمة في دعم قرار الإستثمار**، مجلة الاقتصاد والمالية.

[2] أمل محمد محمد مصطفى، **دور الحوكمة في توفير مناخ جاذب للاستثمار**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، االعدد السابع والأربعون.

[3] ميموني ياسين بوسويح منى، **أثر مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس "دراسة قياسية"**.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

يركز هذا المبحث على المقارنة وذكر أهم نقاط التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة حيث أولا سنتطرق إلى المقارنة مع الدراسات العربية ثم إلى الدراسات الأجنبية.

جدول رقم 02: الدراسة الحالية مع الدراسات العربية

المقارنة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الحالية مع دراسة ليث محمد وسندية مروان	نفس موضوع حول الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر.	-مقالة في مجلة الاقتصاد والمالية؛ -دراسة تطبيقية على عينة من شركات في العراق؛ -استعمال الاستبيان؛ -استعمال برنامج **spss**.
الدراسة الحالية مع دراسة أمل محمد	نفس موضوع الدراسة من حيث الجانب النظري.	-مقال؛ -حدود مكانية للدراسة جمهورية مصر؛ -الاعتماد على المنهج الوصفي وفقط وذلك بجمع دراسات وتقارير متعلقة بالموضوع.
الدراسة الحالية مع دراسة ميموني ياسين وبسويح منى	-نفس موضوع الدراسة -نفس النموذج الذي يخص دراسة تطبيقية. -نفس الحدود المكانية	-الاختلاف في نتائج الدراسة

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الدراسات المقارنة

ثانيا: المقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية مع الدراسة الحالية

فيما يلي جدول يلخص أهم الفروقات بين الدراسات موضحة في الشكل التالي:

جدول رقم 03: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات الأجنبية

المقارنة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الحالية مع دراسة Mihaela Peres، Waqar Ameer & Helian Xu	نفس موضوع الدراسة	-دراسة السابقة مقالة؛ -استعمال ندموذج بانل داتا؛panel data؛ -حدود زمانية **2002-2012**؛ -في دراسة سابقة استعملوا فقط مؤشرين من المؤشرات الستة للحوكمة؛ -حدود مكانية للدراسة بلدان نامية والمتقدمة.
الدراسة الحالية مع دراسة Ranynda Niarachma Eva Nury Effendi Ervani	-نفس متغيرات الدراسة -توجد علاقة بين مؤشرات الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل	-اختلاف الحدود الزمانية **2002** الى **2018** -اختلاف الحدود المكانية بلدان **ASEAN**

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات السابقة

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل أهم النقاط والمفاهيم التي تخص الحوكمة وكذلك سلطنا الضوء حول الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث ما يمكننا القول وما ذكرناه في المطلب الأول حول الحوكمة هو مصطلح ظهر في أواخر الثمانينات وتعني تمثل في نظام للتوجيه والرقابة على أنشطة الشركات حيث لنقول أن الحوكمة سليمة في بلد معين يجب تواجد التالي: مشاركة جميع المواطنين في صنع القرار، سيادة القانون، العدالة والمساواة، الشفافية، التساوي بين المواطنين والمساءلة فكل هذه يمثل مؤشرات الحوكمة. تكمن أهمية الحوكمة في تخفيض مخاطر الفساد المالي والاداري، جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة القدرة التنافسية. أما فيما يخص المطلب الثاني خصصناه للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به شركة أو فرد أجنبي بعمليات تجارية خارجية أي خارج بلد الأم. كذلك تكلمنا في الفصل عن دوافع الإستثمار منها دافع الحصول على الموارد الطبيعية، دافع البحث عن الأسواق، ودافع البحث عن الكفاءة في الأداء. أيضا فيما يخص أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر، الإستثمار المشترك والمملوك وعمليات التجميع وكذلك ذكرنا العلاقة بين أثر مؤشرات الحوكمة على الإستثمار الأجنبي المباشر. أما عن المبحث الثاني ذكرنا بعض الدراسات السابقة منها الأجنبية والعربية.

ويمكن أن تعرف بشكل واقعي أكثر حول مدى تأثر مؤشرات الحوكمة على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما سنحاول استدراجه في الفصل التالي.

الفصل الثاني دراسة أثر الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية

تمهيد:

يعد الإستثمار الأجنبي المباشر موضوع مهم جدا حيث يعتبر من أكثر المواضيع الهامة في العالم سواء الخاص أو العام ويعتبر من أهم المصادر لزيادة القيمة الاقتصادية للبلد وتوفير العملة الصعبة والجزائر كغيرها من الدول تتوفر على العديد من المقومات لجذب الإستثمار أو تحاول بقدر الإمكان توفير ذلك، فمن العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر هي مكونات الحوكمة، فكلما كان وضع المؤشرات الحوكمة في المستوى المطلوب هذا ما يؤهل الجزائر أن تكون بلد جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر بامتياز وعلى هذا الأساس وقصد التعرف أكثر أردنا من خلال الفصل الأتي الذي يخص الجانب التطبيقي للدراسة عن معرفة بالتفصيل عن مدى تأثير الحوكمة على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وهذا يخص فترة الممتدة بين **1996** إلى **2020**. تم تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة

المبحث الثاني: النتائج والتحليل

المبحث الأول: الطريقة وأدوات الدراسة

المطلب الأول: طريقة الدراسة القياسية

لنتمكن من عمل دراسة تطبيقية وتحليلها وتفسير نتائجها يتطلب منا تحديد عينة الدراسة وبعد هذا جمع المعلومات التي بها تتم الدراسة القياسية، وكعينة لهذه الدراسة أخذنا الجزائر لكي نسلط الضوء عليها، نستخدم في هذه الورقة البحثية إحصائيات سنوية للجزائر في الفترة الدراسية التي كانت بين **1996** و**2020** فيما يخص الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومؤشرات الحوكمة، وكانت مصادر جمع البيانات من قاعدة البنك الدولي.

فيما يخص منهجية الدراسة، ليتسنى لنا معرفة وتقدير العوامل التي تؤثر على المتغير الاقتصادي وتحليلها وتفسيريها فإننا سوف نقوم بإتباع منهجية أو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **ARDL** وذلك باستخدام برنامج **EViews12**.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

في هذا المطلب سنحاول ذكر الأدوات المستخدمة في الدراسة القياسية حيث سنذكر متغيرات الدراسة، منها المتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشرات الحوكمة وكذلك متغير التابع للدراسة، سنتطرق أيضا إلى إحصائيات كل مؤشر من مؤشرات الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر.

1.متغيرات نموذج الدراسة:

في هذه الدراسة سوف يكون متغيرين، الأول التابع وهو الإستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المستقلة بما فيها ستة مؤشرات الحوكمة.

1.1. المتغير التابع (FDI): الإستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي).

2.1. المتغيرات المستقلة:

- **مؤشر المشاركة والمساءلة (VA)**: يعكس التصور لمدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار حكومتهم وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات ووسائل الاعلام الحرة.
- **الاستقرار السياسي (ps)**: الاستقرار السياسي وغياب تدابير العنف الارهاب، تصورات لاحتمال عدم الاستقرار السياسي أو العنف بدوافع سياسية.
- **فعالية الأداء الحكومة (GE)**: عكس تصورات جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.
- **جودة التشريعات (QR)**: يعكس تصورات قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بتنمية القطاع الخاص وتعزيزه.
- **سيادة القانون (RL)** :يعكس التصورات حول مدى ثقة الوكلاء في قواعد المجتمع والالتزام بها، ولا سيما جودة إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم، فضلا عن احتمال ارتكاب الجريمة والعنف.
- **السيطرة على الفساد (CC)**: تعكس تصورات عن مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، وكذلك "الاستيلاء" على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة.

فيما يلي جدول يمثل الإحصائيات الاقتصادية الجزائرية للمتغير التابع للاستثمار الأجنبي المباشر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي وباقي المؤشرات بين الفترة الممتدة من سنة **1996** إلى سنة **2020**:

جدول رقم 04: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الحوكمة

	FDI	VA	PS	GE	RQ	RL	CC
1996	270000000	-1,17	-1,78	-1,09	-0,91	-1,22	-0,57
1997	260000000	-1,21	-1,83	-0,98	-0,89	-1,21	-0,18
1998	606600000	-1,24	-1,88	-0,88	-0,88	-1,20	-0,92
1999	291600000	-1,18	-1,66	-0,95	-0,8	-1,22	-0,95
2000	280100000	-1,11	-1,43	-1,01	-0,71	-1,25	-0,99
2001	1113105541	-1,08	-1,53	-0,81	-0,64	-0,94	-0,96
2002	1064960000	-1,04	-1,63	-0,61	-0,57	-0,64	-0,93
2003	637853027	-1,08	-1,75	-0,67	-0,48	-0,61	-0,72
2004	884749028	-0,80	-1,36	-0,55	-0,44	-0,62	-0,70
2005	1156000000	-0,72	-0,91	-0,44	-0,34	-0,77	-0,47
2006	1841000000	-0,92	-1,13	-0,43	-0,50	-0,78	-0,56
2007	1686736540	-0,98	-1,15	-0,53	-0,52	-0,79	-0,59
2008	2638607034	-0,98	-1,10	-0,60	-0,62	-0,77	-0,63
2009	2746930734	-1,04	-1,20	-0,53	-0,96	-0,83	-0,61
2010	2300369124	-1,02	-1,26	-0,39	-1,10	-0,82	-0,55
2011	2571237025	-1,00	-1,36	-0,51	-1,21	-0,85	-0,57
2012	1500402453	-0,91	-1,33	-0,44	-1,32	-0,81	-0,52
2013	1691886708	-0,89	-1,20	-0,43	-1,14	-0,69	-0,47
2014	1502206171	-0,81	-1,19	-0,34	-1,30	-0,80	-0,61
2015	-537792921	-0,85	-1,09	-0,38	-1,23	-0,93	-0,62
2016	1638263954	-0,86	-1,10	-0,43	-1,23	-0,91	-0,65
2017	1230243451	-0,90	-0,92	-0,51	-1,26	-0,91	-0,58
2018	1466116068	-1,00	-0,84	-0,46	-1,33	-0,79	-0,64
2019	1381200050	-1,05	-1,04	-0,54	-1,37	-0,85	-0,64
2020	1126709390	-1,09	-0,84	-0,54	-1,34	-0,79	-0,65

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على قاعدة البنك الدولي وبنك مؤشرات الحوكمة العالمي

شكل رقم 03: منحنى بياني لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للجزائر

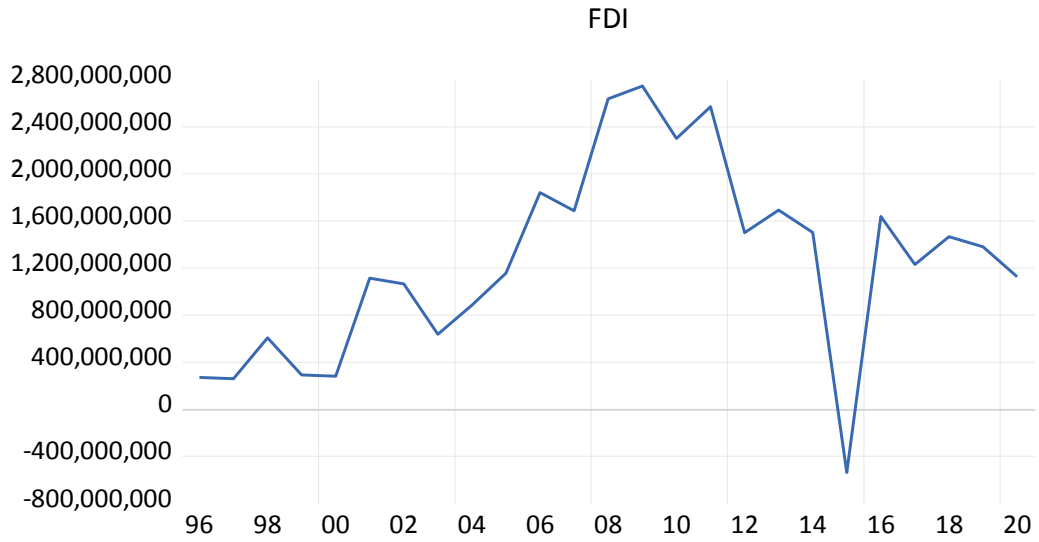

المصدر: من مخرجات Eviews12

حيث كانت ملاحظتنا من خلال ما يبينه الشكل السابق والرسم البياني من مخرجات**EViews**، تطورات وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بالعملة الجارية للدولار الأمريكي في سنة **1996** إلى سنة **2000** كان هناك استقرار في حجم الإستثمارات وذلك خلفا للقانون الذي صدر عام **1993** وقد جاء في أهم مبادئه مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار بعد ما كان متمحور وموجه فقط للقطاع العام وعدم التمييز بين المستثمرين سواء الخواص أو القطاع العام. وفي سنة **2001** نرى أن تدفق الإستثمار في تزايد مقارنة بالسنوات الفارطة حيث سجلت بما يقدر بـ **1196 مليون دولار أمريكي** وهذا نتيجة صدور أمر رئاسي وهو قانون تطوير الإستثمار في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي تعمل عليها الجزائر وذلك بتقديم الامتيازات أي بمعنى تسهيلات قدمتها الدولة الجزائرية لتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب.

أما السنوات المتتالية من **2002** إلى **2004** كانت النتيجة محققة أو بالأحرى معظمها من قطاع الاتصالات فقد سجلت عام **2002** قيمة **1065 مليون دولار**، تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية ثم انخفض في سنة **2003** إلى **634 مليون دولار**، ليعود سنة **2004** في الارتفاع إلى **882 مليون دولار**.

ثم ليصل سقف التدفقات في سنة **2009** ثم بعد ذلك بدأ في تذبذبات من سنة **2010** إلى **2014** وتراجع وذلك بسبب قاعدة الشراكة الدنيا (51-49%) التي هي من القيود التي أقرها قانون المالية التكميلي لسنة **2009**

على الإستثمارات الأجنبية واستمر في التراجع إلى أن سجل أدنى قيمة في سنة **2015** حيث كانت سالبة وهذا تأثرا بالأزمة المالية العالمية.

فيما بعد ليعود التدفق تدريجيا من سنة **2016** وليستقر بداية من عام **2017**. ثم أقر قانون المالية لسنة **2020** إلغاء قاعدة الشراكة الدنيا (51-49%) في مجال الإستثمارات الأجنبية بالجزائر.

المبحث الثاني: النتائج والتحليل

المطلب الأول: نتائج الدراسة القياسية

لمعرفة عن مدى صلاحية نموذج الدراسة يجب أولا المرور بالعديد من المراحل ولكي تكون لدينا نظرة عن الاختبارات التي سنجريها في دراستنا هذه سنجري الاختبارات التالية:

- اختبار جذور الوحدة **Unit Root Test**.
- الاختبارات التشخيصية بما فيها (اختبار التوزيع الطبيعي اختبار مشكلة الارتباط الذاتي واختبار عدم ثبات التباين).

أولا: اختبار الاستقرارية

تنقسم إلى اختبارين، اختبار ديكي فولار (**Dickey Fuller test**) للجذر الأحادي وهو أحد الاختبارات الهامة في تحديد الاستقرار أو عدم الاستقرار السلاسل الزمنية أي يعطي لنا درجة الاستقرارية الزمنية، واختبار ثاني هو اختبار فيليبس بيرون (**Phillips Perron Test**) الذي أصبح من أكفئ الاختبارات.

جدول رقم 05: اختبار فيليبسPP بيرون للاستقرارية

		At Level						
		LNFDI	LNCC	LNGE	LNPS	LNRL	LNRQ	LNVA
With Constant	t-Statistic	-4.9520	-3.0994	-2.4187	-0.9771	-2.0009	-0.8873	-1.9845
	Prob.	***0.0006***	***0.0401***	***0.1474***	***0.7445***	***0.2845***	***0.7745***	***0.2911***
		***	**	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.9595	-3.2451	-1.3728	-2.6504	-1.7704	-1.8366	-1.6705
	Prob.	***0.0029***	***0.0996***	***0.8429***	***0.2635***	***0.6871***	***0.6551***	***0.7328***
		***	*	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.0641	-0.3192	-1.9114	-3.0109	-1.0469	0.2127	-0.3392
	Prob.	***0.2512***	***0.5598***	***0.0548***	***0.0043***	***0.2577***	***0.7393***	***0.5522***
		n0	n0	*	***	n0	n0	n0
		At First Difference						
		d(LNFDI)	d(LNCC)	d(LNGE)	d(LNPS)	d(LNRL)	d(LNRQ)	d(LNVA)
With Constant	t-Statistic	-22.7253	-7.1345	-4.7766	-6.2790	-3.4159	-3.5103	-3.9479
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0010***	***0.0000***	***0.0209***	***0.0171***	***0.0065***
		***	***	***	***	**	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-22.1127	-7.1514	-8.7310	-6.0835	-3.3986	-3.6176	-4.7605
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0003***	***0.0762***	***0.0504***	***0.0048***
		***	***	***	***	*	*	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-23.6758	-7.2319	-4.7364	-4.5465	-3.4659	-3.5318	-4.0437
	Prob.	***0.0001***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0014***	***0.0011***	***0.0003***
		***	***	***	***	***	***	***

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews 12

حسب نتائج الجدول السابق الذي يبين اختبار فيليبس، لاحظنا أن مؤشر الحوكمة المستقل فعالية أداء الحوكمة **GE** مستقرة عند مجال الخطأ (10%) عند المستوى"**At level**"، ومؤشر الاستقرار السياسي ساكن أي مستقر بنسبة (1%) عند المستوى، أما باقي المؤشرات فغير مستقرين عند المستوى بغض النظر عن الاختلاف الذي يوجد في استقرارية المؤشرات عند تقدير (ثابت مع الثابت والاتجاه والأخير بدون ثابت والاتجاه).

لكن في أول اختلاف **At first difference**، أن كل المؤشرات مستقرة عند (1%). أي ما يمكن القول حسب اختبار فيليبس PP، أن السلاسل الزمنية ساكنة أو مستقرة.

الجدول رقم 06: اختبار ديكي فولار

	At Level							
		LNFDI	LNCC	LNGE	LNPS	LNRL	LNRQ	LNVA
With Constant	t-Statistic	-4.9519	-3.1466	-2.2804	-1.3675	-2.6403	-0.4133	-2.4382
	Prob.	***0.0006***	***0.0364***	***0.1858***	***0.5807***	***0.0997***	***0.8918***	***0.1430***
		***	**	n0	n0	*	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.9530	-3.2451	-1.5957	-2.7145	-2.5388	-3.8765	-1.4742
	Prob.	***0.0030***	***0.0996***	***0.7644***	***0.2398***	***0.3083***	***0.0322***	***0.8102***
		***	*	n0	n0	n0	**	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.7753	-0.5183	-1.6245	-1.3008	-1.0469	0.5105	-0.3394
	Prob.	***0.3692***	***0.4814***	***0.0971***	***0.1731***	***0.2577***	***0.8186***	***0.5521***
		n0	n0	*	n0	n0	n0	n0
		d(LNFDI)	d(LNCC)	d(LNGE)	d(LNPS)	d(LNRL)	d(LNRQ)	d(LNVA)
With Constant	t-Statistic	-7.9551	-7.8921	-4.7469	-4.9481	-3.4215	-3.4789	-4.0056
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0010***	***0.0007***	***0.0207***	***0.0183***	***0.0057***
		***	***	***	***	**	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.7661	-8.0242	-5.0766	-4.8255	-3.4196	-3.5635	-4.1895
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0025***	***0.0045***	***0.0733***	***0.0559***	***0.0160***
		***	***	***	***	*	*	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.1419	-7.9784	-4.7010	-4.5470	-3.4307	-3.5027	-4.0899
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0001***	***0.0015***	***0.0012***	***0.0003***
		***	***	***	***	***	***	***

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على برنامج Eviews12

كذلك في اختبار ديكي فولار (**Dickey Fuller test**) عند المستوى فقط المؤشر فعالية الحكومة مستقر عند الخطأ (10%)، في حين عند الفرق الأول نميز استقرار جميع المؤشرات بنسبة (1%)، أي نفس النتائج مع الاختبار السابق لفيليبس. وبهذا ما يمكننا القول أنه يمكن العمل على النموذج **Ardl**.

ثانيا: استخراج فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات المقدرة

وهذا ما تتميز بها طريقة النموذج **Ardl**، إذ تحدد تلقائيا فترات الإبطاء وقد حدد لنا أفضل فترة الابطاء **ARDL** (2،1، 1، 2، 2،2،1) وفق معيار (**AIC**).

شكل رقم 04: فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات المقدرة

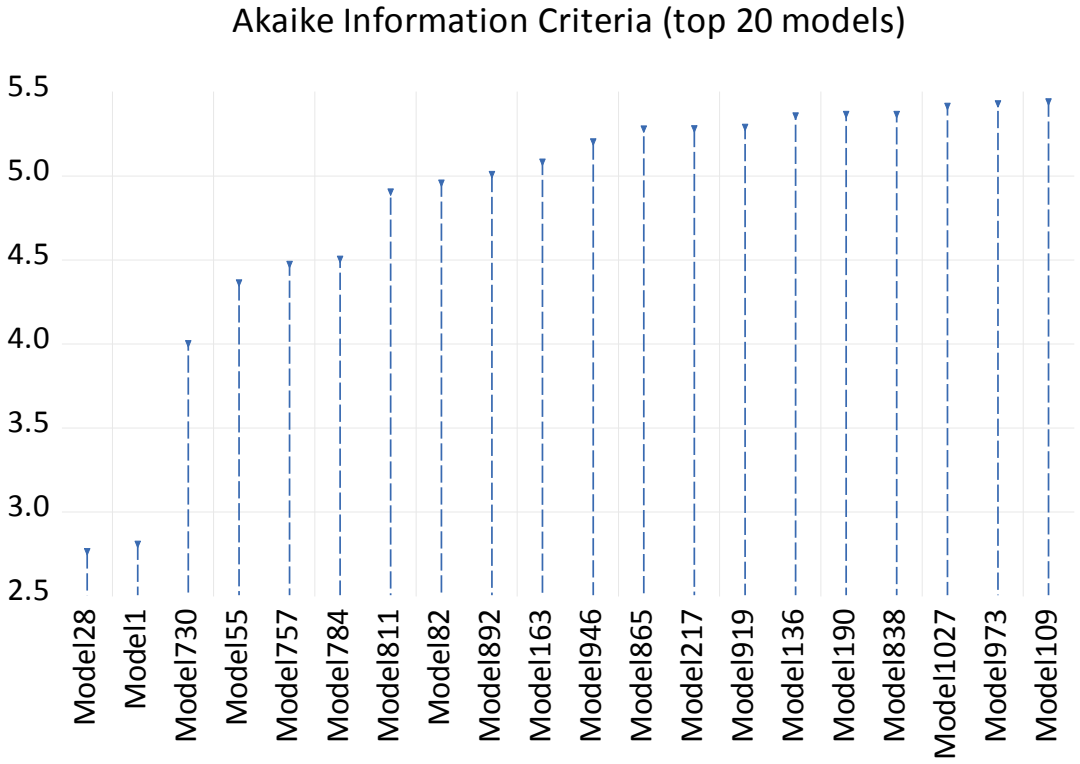

المصدر: إعداد الطالبة استنادا لمخرجات Eviwes12

ثالثا اختبار الحدود (F–Bounds test)

اختبار الحدود للتكامل المشترك هو ركيزة الاقتصاد القياسي وفي أي نموذج اقتصادي حيث تكمن أهميته في الوصول إلى علاقة ساكنة بين المتغيرات. وفيما يأتي نتائج اختبار الحدود كما هي موضحة في الشكل التالي:

جدول رقم 07: نتائج اختبار الحدود

Null Hypothesis: No levels relationship

F–Bounds Test

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F–statistic	5.130439	10%	1.99	2.94
K	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

المصدر: من إعداد الطالبة حسب مخرجات برنامج Eviews12

بعد قراءتنا لنتائج اختبارا الحدود للتكامل المشترك **F–Bounds Test**، قررنا رفض فرضية الصفرية أي فرضية العدم **H0** التي تنص على عدم وجود التكامل المشترك وتقبل الفرضية **H1**، الفرضية البديلة بوجود التكامل المشترك وذلك لأن القيمة الإحصائية **F–statistic** قدرت بـ **5.130439** أنها أعلى من القيم وأكبر من الحدود عند كل المستويات، وهذا ما يؤكد لنا وجود علاقة توازنية بين المتغيرات في الأجل الطويل.

رابعا: تقدير نموذج طويل الأجل

كما هو موضح في الشكل التالي:

جدول رقم 08: نتائج نموذج طويل الأجل

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNCC	0.015788	1.767054	-0.008935	0.9932
LNGE	0.351474	3.648146	0.096343	0.9270
LNPS	3.034675	1.650980	1.838105	0.1255
LNRL	1.540922	2.185151	0.705179	0.5122
LNRQ	0.506365	0.757380	0.668575	0.5334
LNVA	3.082195	4.760509	0.647451	0.5459
C	26.86084	2.831073	9.487865	0.0002

EC = LNFDI - (-0.0158*LNCC + 0.3515*LNGE +

3.0347*LNPS + 1.5409*LNRL

+ 0.5064*LNRQ + 3.0822*LNVA + 26.8608)

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لمخرجات Eviews12

سوف نحاول أن نقوم بقراءة اقتصادية لهذا النموذج الطويل الأجل كالتالي:

أولا معادلة طويلة الأجل هي:

EC = LNFDI - (-0.0158*LNCC + 0.3515*LNGE +
3.0347*LNPS + 1.5409*LNRL
+ 0.5064*LNRQ + 3.0822*LNVA + 26.8608)

نلاحظ أن معامل السيطرة على الفساد (**CC**) سالب مما يعني أنه توجد علاقة عكسية في طويل الأجل مع المتغير التابع للاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدرت احتماليتها (**P= 0.99**) وكما هو موضح في الشكل أعلاه، أن قيمة المعامل مؤشر السيطرة على الفساد بلغت **0.015788-**، هذا ما يمكننا القول أن إذا انخفض معدل مؤشر (**CC**) بـ 1% فهذا سيؤدي إلى انخفاض نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بقيمة **1.75%**. أما معامل مؤشر فعالية أداء الحكومة (**GE**) من خلال معامل موجب الذي كان **0.351474** فهو دلالة على العلاقة التوازنية بينه وبين الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذات دلالة إحصائية (**P=0.9270**)، فكلما زاد معدل مؤشر الفعالية الحكومة أدى إلى زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بنسبة تقدر بـ **35%**.

نأتي الأن إلى مؤشر الاستقرار السياسي **PS**، فمعامله موجب ما يعني أن علاقته مع الإستثمار الأجنبي المباشر طردية، فكلما زاد مؤشر **PS** بـ 1% زادت قيمة أو نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بـ **303%** ودلالته الاحصائية **P=0.1255**.

فيما يخص مؤشر سيادة القانون (**RL**) فهو موجب **1.540922**، هذا يعني أنه كلما زاد معامل مؤشر سيادة القانون بوحدة واحدة زادت قيمة الإستثمار بـ **154%** ومن خلال نتائج الجدول تبينت الاحتمالية الخاصة به **P=0.5122**.

وكانت إشارة معامل جودة التشريعات (**RQ**) موجب بقيمة **0.506365**، أي كلما زاد هذا المؤشر بـ 1% زاد متغير التابع الإستثمار الأجنبي المباشر بقيمة **50%**.

وأخيرا المتغير التابع المشاركة والمساءلة (**VA**) نرى أن الاحتمالية كانت بـ **P=0.5459** وأنه يزيد عكس الإستثمار الأجنبي المباشر أي علاقة طردية إذا زاد بوحدة واحدة زاد متغير الإستثمار الأجنبي المباشر بـ **308%**.

خامسا: تقدير النموذج القصير الأجل

ننتقل الأن إلى مرحلة اختبار تصحيح الخطأ حيث فيما سبق وجدنا أن المعادلة هي معادلة متكاملة ويوجد تكامل مشترك بين المتغيرات وبذلك نستطيع تقدير استخدام منهجية تصحيح الخطأ.

جدول رقم 09: نموذج قصير الأجل

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D (LNCC)	14.56716	23.14406	0.629413	0.5567
D (LNCC (-1))	12.83340	19.84740	0.646603	0.5464
D (LNGE)	-13.11333	58.34629	-0.224750	0.8311
D (LNPS)	-1.572894	37.62773	-0.041801	0.9683
D (LNPS (-1))	17.35094	48.91154	0.354741	0.7373
D (LNRL)	42.19134	51.45395	0.819982	0.4495
D (LNRQ)	-30.00485	48.49417	-0.618731	0.5632
D (LNRQ (-1))	38.62486	43.33909	0.891224	0.4136
D (LNVA)	51.15448	73.96424	0.691611	0.5200
D (LNVA (-1))	-72.87568	81.18372	-0.897664	0.4105
CointEq (-1)*	-0.898922	0.262602	-3.423138	0.0188

لقراءة وتفسير معامل تصحيح الخطأ المستخرج من مرحلة التقدير وسرعة التصحيح وتصحيح الخطأ من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تشير إلى القيمة السالبة **0.898922-**، وهذا ما يدل فعلا بأن هناك علاقة في التصحيح في الأجل القصير إلى الأجل الطويل والقيمة الاحتمالية (**0.0188**)، أي أن سرعة التعديل هي **89%** من الأخطاء حركات عدم توازن بين المتغيرات في الأجل القصير يتم تصحيحها في المدى الطويل في فترة واحدة.

سادسا: الاختبارات التشخيصية

والتي تتمثل في اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار الارتباط الذاتي والاستقرار الهيكلي:

- **اختبار التوزيع الطبيعي:**

من قراءة نتيجة الشكل الموالي توضح لنا قبول فرضية العدم التي تقول أن هناك توزيع طبيعي للبواقي وذلك لأنها سجلت الإحتمالية **Prob= 0.868604** أي أنها أكبر من **5%**.

شكل رقم 05: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

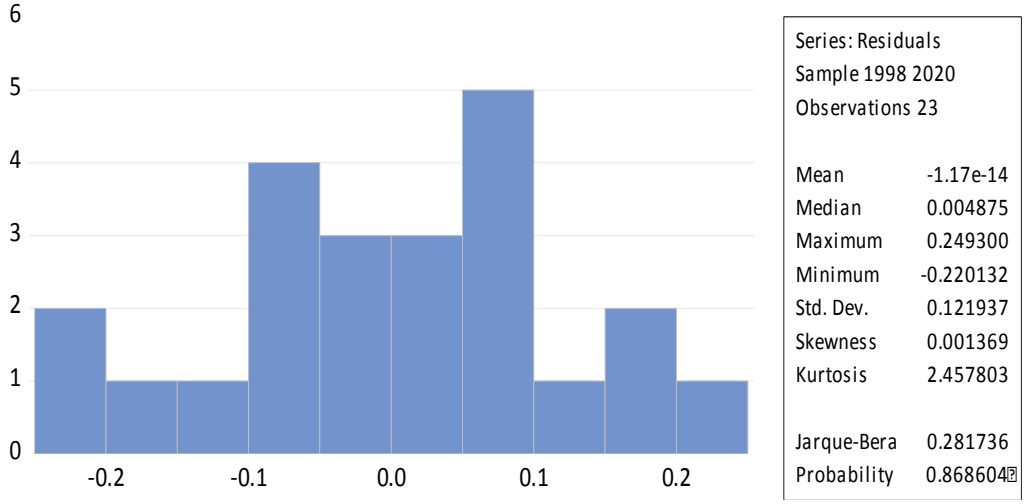

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات EViews12

- **اختبار مشكل الارتباط الذاتي:**

جدول رقم 10: نتائج اختبار مشكل الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	6.357411	Prob. F(2،1)	0.2700
Obs*R-squared	21.32298	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة من مخرجات Eviews12

من خلال اختبار **LM test** المبين نتائجه أعلاه تبين لنا أن القيمة الاحتمالية **Prob.F (2.1)=0.27** أي أكبر من **5%**، ومما يعني قبول بفرضية **H1** بما فيها وجود تجانس بين التباينات.

- **اختبار عدم تجانس البيانات:**

نلاحظ من خلال نتائج الاختبار الموالي أن **Prob 0.39** أكبر من **5%**، أي أننا نقبل فرضية العدم، ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

جدول رقم 11: اختبار عدم تجانس البيانات

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.607811	Prob. F(19،3)	0.3906
Obs*R-squared	20.94327	Prob. Chi-Square(19)	0.3399
Scaled explained SS	0.519927	Prob. Chi-Square(19)	1.0000

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على مخرجات Eviews 12

- **اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج**

ولكي نعرف أن النموذج مستقر هيكليا من خلال الشكل التالي فيجب أن تكون المنحنى داخل الحدود وإذا كانت خارج الحدود يعني النموذج غير مستقر.

الشكل رقم 06 يوضح نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي **CUSUM Test &CUSUM Of Square**

شكل رقم 06: نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

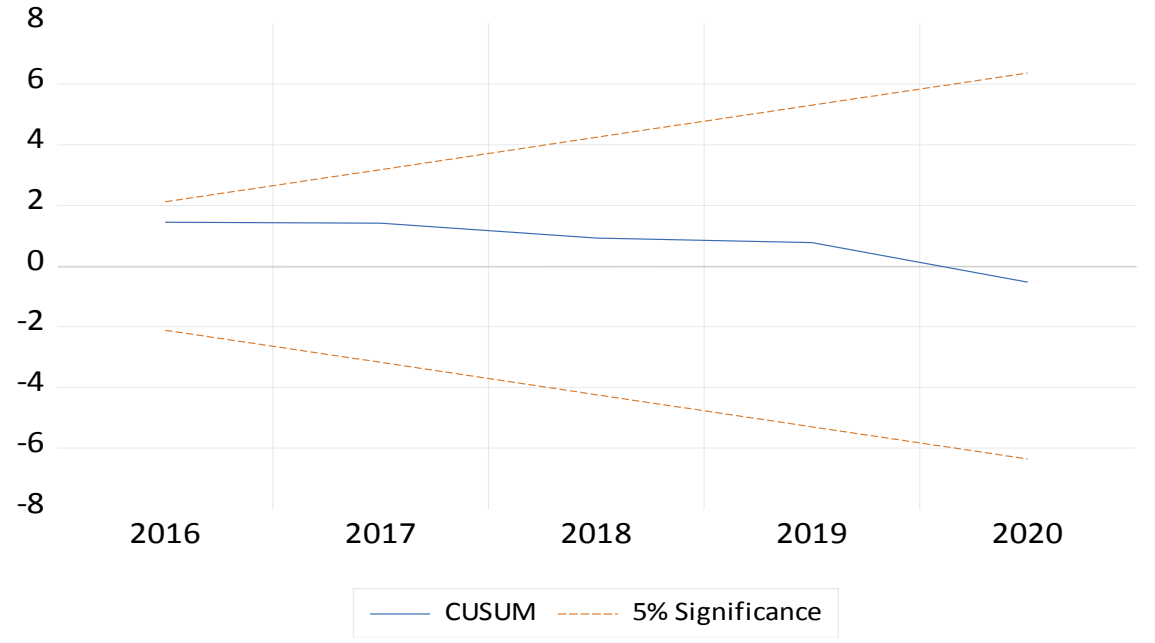

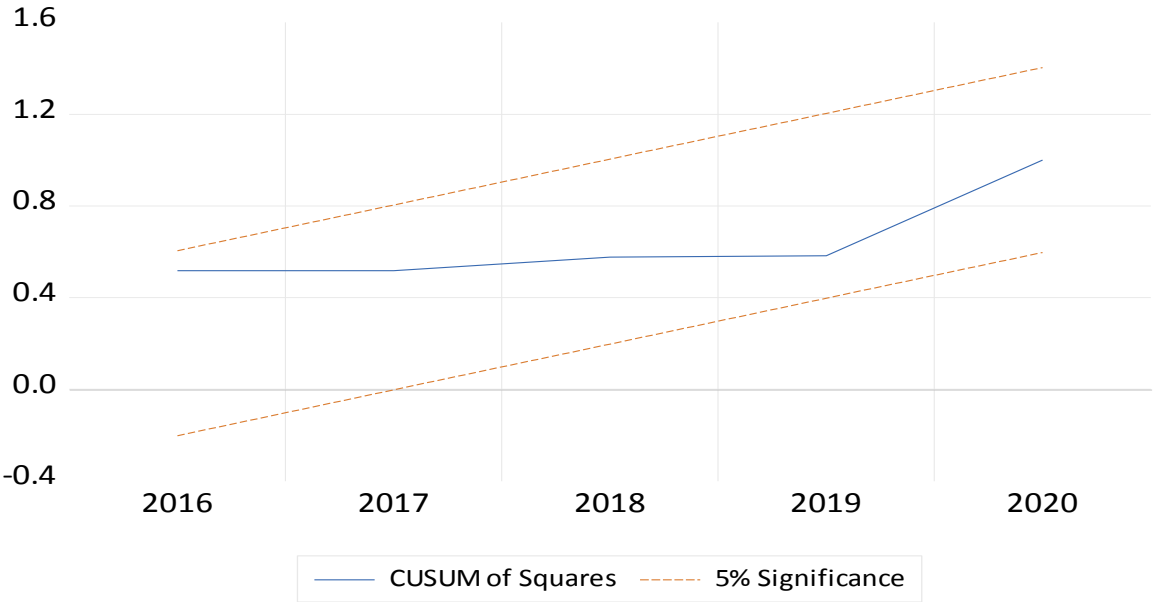

المصدر: من إعداد الطالبة من مخرجات Eviews12

وعليه من الشكل ونتائج الاختبار فإن النموذج مستقر هيكليا عند **5%**.

المطلب الثاني: تحليل النتائج وقراءتها اقتصاديا

حاولنا في الجانب التطبيقي من الدراسة بمحاولة معرفة كيف تؤثر المتغيرات المستقلة التي تمثل مؤشرات الحوكمة على المتغير التابع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث فيما يخص نتائج المبينة سابقا حسب جدول الطويل الأجل قد تبين أنه توجد علاقة عكسية بين مؤشر السيطرة على الفساد والإستثمار الأجنبي المباشر وهذا حسب الفرضية الاقتصادية، في حين توجد علاقة طردية بين باقي المؤشرات والإستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل. من جهة أخرى حسب نتائج المبينة أعلاه التي تخص قصير الأجل أن توجد علاقة طردية بين مؤشر السيطرة على الفساد **CC**، فكلما زاد بوحدة واحدة أدى إلى ارتفاع الإستثمار الأجنبي المباشر بـ **14.56 وحدة**، أيضا نفس الشيء للمؤشر سيادة القانون **RL** له علاقة طردية مع المتغير التابع كلما زاد بوحدة ارتفع الإستثمار الأجنبي المباشر بقيمة **42.19 وحدة** كما هو الحال فيما يخص مؤشر المساءلة والمشاركة **VA** يؤثر إيجابيا على الإستثمار الأجنبي المباشر بقيمة **51.15 وحدة**. فيما يخص المؤشرات التي لها علاقة عكس الفرضية الاقتصادية أي علاقة عكسية مع المتغير التابع الإستثمار الأجنبي المباشر:

- فمؤشر فعالية أداء الحكومة **GE**، يجعل قيمة الإستثمار الأجنبي المباشر ينخفض بـ **13.11 وحدة**
- مؤشر الاستقرار السياسي **PS**، عندما ينخفض بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الإستثمار الأجنبي المباشر بـ **1.57 وحدة**
- مؤشر جودة التشريعات **RQ**، عند انخفاضه بوحدة واحدة ينخفض المتغير التابع للدراسة بـ 30 وحدة.

ويمكننا توضيح ذلك كالتالي فيما يخص التأثير السلبي للمؤشر أداء الحوكمة فهذا يوضح وما يعكس الواقع في الجزائر التي يواجهها المستثمرين من التعقيدات الإدارية. كذلك مؤشر السيادة القانون **RL** له تأثير إيجابي في المدى القصير وهذا بعد الاصلاحات القضائية التي اعتمدتها الجزائر والتي تعمل على دعم وترقية الإستثمار.

مؤشر جودة التشريعات **RQ** يؤثر بشكل سلبي في المدى القصير ويرجع هذا إلى تعقد الإجراءات المتعلقة بالضرائب وتراخيص العمل. مؤشر فعالية الحوكمة أثر سلبي على الإستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير هذا ما نعيشه في أرض الواقع وذلك لعدم التزامها في التطبيق وجودة الخدمات العامة. فيما يخص مؤشر السيطرة على الفساد **CC** له تأثير سلبي في المدى الطويل وهذا ما نقول عنه لانعدام الثقة والقضايا الأخيرة المتعلقة بالمسؤولين الحكوميين والمساس بأمن الدولة، مؤشر المشاركة والمساءلة **VA** له تأثير إيجابي في المدى القصير حيث أن الأحداث الأخيرة للانتخابات الرئاسية تبين ذلك.

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل الثاني الفصل المتعلق بالدراسة التطبيقية الذي استخدمنا الدراسة القياسية وذلك لمعرفة وقياس أثر الحوكمة على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة الممتدة بين **1996** إلى **2020**، حيث تم تقديم في المبحث الأول عن طريقة وأدوات الدراسة وذلك على أساس البيانات المتحصل عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي، ففي المبحث الثاني تم إجراء مجموعة اختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج المستعمل في الدراسة التطبيقية باستخدام منهجية **ARDL**، حيث تم قياس حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بالمؤشرات الستة للحوكمة، وبينت النتائج أن إيجابية معاملات المؤشرات الحوكمة أي ما يعني وجود علاقة طردية في المدى الطويل على الإستثمار الأجنبي المباشر ما عاد مؤشر السيطرة على الفساد **CC** أما في المدى القصير المؤشرات مؤشر فعالية أداء الحوكمة **GE**، مؤشر الاستقرار السياسي **PS** ومؤشر جودة التشريعات **RL** لها أثر سلبي على حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر. دلت هذه النتائج أن نوعية المؤسسات من جانب الإجراءات الإدارية وكذلك الفساد وتطبيق القوانين وأيضا حق المواطن في المشاركة في القرار ومعرفة ما الذي يدور في الحكومة تتسم بالضعف لأن اغلب المؤشرات الحوكمة أثرت سلبيا في المدى الطويل على حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

خاتمة عامة

خاتمة

من خلال ما سبق وما تطرقنا إليه توصلنا إلى أنه من خلال السنوات الأخيرة الحوكمة أصبحت تحظى باهتمام كبير من قبل هيئات أسواق المال ومؤسسات الإستثمار باعتبارها الضامن الحقيقي لحقوق المساهمين. فهي تعتبر كمؤشر للتحقيق الأرباح في الأجل الطويل. حيث تعرفنا فيما سبق عن أهمية الحوكمة وفيما يكمن دورها لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة. وكذلك إلى مؤشراتها التي تتمثل في المساءلة والمشاركة، فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي، سيادة قانون، مكافحة الفساد ومؤشر جودة التشريعات. فكل هذه إذا وجدت في بلد ما تخلق جو مناسب وبيئة اقتصادية جاذبة للمستثمرين وتعمل على جذب الإستثمارات للبلد مما يعني رفع القيمة الاقتصادية.

وباعتبار الجزائر من البلدان التي تسعى إلى تحسين مناخ الأعمال وتوفير الجو والظروف المناسبة للاستثمار ولتسهيل الإجراءات لصالح المستثمرين وحمايتهم من العراقيل البيروقراطية. للإشارة فإن الجزائر متأخرة نوعا ما فيما يخص الإستثمار، فهي تعمل على تلبية احتياجات المستثمر. لهذا توجهت إلى اتخاذ جملة من القرارات الإستثمارية والقوانين والاتفاقيات الدولية لمحاربة الفساد ولتعزيز أو تطوير نظام الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر وذلك من أجل تشجيع على تطبيق معايير الحوكمة لأنها أصبحت بالفعل حديث العصر اقتصاديا.

1. النتائج واختبار الفرضيات:

كحوصلة لما جاء في مضمون هاته الدراسة ومن خلال ما سبق توصلنا إلى جملة من النتائج التي بدورها سمحت لنا بمعرفة مدى صحة الفرضيات التي سوف نستدرجها في النقاط التالية:

- أن الحوكمة في الجزائر ليست بالمستوى المطلوب وهذا ما تبين في نتائج السلبية لبعض المؤشرات الحوكمة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛
- تعتبر الحوكمة من أهم العوامل الحديثة التي تعمل على استقطاب الإستثمار للبلد المضيف ولها أثر ايجابي على اقتصاد البلد؛
- الجزائر وضعت قوانين واصلاحات بغية جذب الإستثمار؛
- كذلك وضعية تفشي الفساد والبيروقراطية في الجزائر؛
- وجود علاقة عكسية مع مؤشر السيطرة على الفساد **CC** والإستثمار الأجنبي المباشر، في حين باقي المؤشرات مؤشر فعالية الحكومة **GE**، مؤشر الاستقرار السياسي **PS**، مؤشر جودة التشريعات **RQ**، مؤشر سيادة

القانون **RL** ومؤشر المشاركة والمساءلة **VA** لها علاقة طردية مع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

2. التوصيات:

توصلت الدراسة إلى أن أثر ومدى تأثر الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ليس بالمستوى المطلوب، وعليه فإنه من الضروري التركيز على الأمور التالية:

- إلزامية الجزائر على إعطاء أهمية كبيرة للحوكمة باعتبارها من أقوى المصادر لجذب الإستثمار؛
- العمل على قضاء ظاهرة الفساد الإداري ومحاولة التغلب على البيروقراطية و ذلك بتعميم الرقمنة ؛
- محاولة دراسة كل الجوانب المتعلقة بالحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر وذلك مثلا بالقيام بالمؤتمرات أو المشاركة في المؤتمرات الدولية؛
- القيام بالتكوين في تخصص الحوكمة لنكون بعلم أكثر حول الموضوع، مثلا هناك معهد مخصص للحوكمة تحت اسم "معهد الحوكمة للتدريب" في السعودية؛
- ضرورة تشخيص أسباب عدم تطبيق أو نقص جودة معايير الحوكمة في الجزائر والعمل على كيفية إصلاحها.

3. آفاق الدراسة:

ويبقى دائما العمل الانساني يشوب بالنقص ورغم الإلمام بحيثيات الدراسة التي تناولت عن أثر الحوكمة على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة الممتدة من (**1996–2020**)، إلا أنه تبقى بعض النقاط التي تحتاج إلى المزيد من البحث، والتي يمكن ذكرها على شكل مواضيع التالية:

- الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة؛
- التنمية الاقتصادية والحوكمة في الدول العربية؛
- الحوكمة و التصدير خارج المحروقات في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. المراجع باللغة العربية

الكتب

أشرف السيد حامد قبال، **الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي**، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، ط1، 2013.

بسام بن عبد الله البسام، **الحوكمة في القطاع العام**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2016.

محي الدين شعبان توق، **الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1 ،2014.

مدحت محمد أبو النصر، **الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة**، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، 2015.

أطروحات الدكتوراه:

باسة العربي، عيسى عبد الرحيم، **دور حوكمة الشركات في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 2003–2014**، مذكرة ضمن متطلبات نيل ماستر أكاديمي، تخصص تحميل اقتصادي وحوكمة، 2015-2016.

بلهباسي زكرياء، **الحوكمة وعلاقتها بالإستثمارات الأجنبية المباشرة–حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستر، العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر -3-، 2010/2011.

شراطي خالد، **تأثير مؤشرات الحوكمة الرشيدة على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1996–2020**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة يحي فارس المدية، 2021-2022.

صياد شهيناز، **الإستثمارات الأجنبية المباشر ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهاد ماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2012-2013.

العابدي دلال، **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة معلومة المحاسبية دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية**، أطروحة دكتورا في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر – بسكرة– 2016/2015.

مفتاح صليحة، **نوعية المؤسسات وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر –دراسة قياسية–**، أطروحة دكتوراه في تخصص العلوم الاقتصادية، تخصص التنمية، جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس، 2020/2019.

مليكة بكوش، **جرمية الاختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2013/2012.

المجلات العلمية:

أمل محمد محمد مصطفى، **دور الحوكمة في توفير مناخ جاذب للاستثمار في جمهورية مصر العربية**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد السابع والأربعون.

جمال منصر، **الإستثمارات الأجنبية المباشرة وأثارها على التنمية الاقتصادية**، دفاتر المتوسط، قسم العلوم السياسية، جامعة قالمة.

جميلة صحراوي، **أثر الحوكمة على الإستثمار الخاص في الجزائر دراسة قياسية لفترة (1996–2020) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع**، المجلد 17، العدد 1، جوان2022 جامعة المدية الجزائر.

سردوك بلحول، عدوكة لخضر، **الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المغرب العربي دراسة قياسية باستعمال بيانات بانال**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الثامن، 2013.

سندية مروان سلطان الحيالي، ليث محمد سعيد محمد الجعفر، **دور الحوكمة في دعم القرار الإستثماري دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد00، 2015.

ميموني ياسين، بوسويح منى، **أثر مؤشرات الحوكمة على الإستثمار الأجنبي المباشر في تونس دراسة قياسية 1996-2020 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 06، العدد 01 (2022).

ناصر بوعزيز، أولاد زاوي، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر رؤيا المستجدات**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12، جوان 2017.

مواقع الأنترنت:

موقع البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator تصفح بتاريخ 2022/12/09.

موقع مؤشرات الحوكمة العالمية: https://info.worldbank.org/governance/wgi 2022/12/09 .

2.مراجع باللغة الأجنبية:

Ranynda Niarachma ،Nury Effendi ،**the affect of Governance on FDI in ASEAN Region OPTIMUM**، Jurnal Ekonomi dan Pembangunan VOL 11، No. 1، 44-58 in site : http://journal2.uad.ac.id/index.php/optimum/article/view/3620

Mihaela Peres، Waqar Ameer & Helian Xu ،**The impact of institutional quality on foreign direct investment inflows**، Economic research – ekonomshka Istraživanja 1848-9664 in site : https://doi.org/10.1080/1331677X.2018.1438906.